

120

amp

2075

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٥٣٢ ق ١٥٨٩ / ٢
العنوان: الفوائد المشورية شرح المنظومة العربية
المؤلف: المشوري، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ
تاريخ النسخ: ١٠٧٦ هـ
اسم الناسخ: أحمد بن علي الجابر البعلبي النيلي
عدد الأوراق: ٥٢
ملاحظات: - - - - -
- - - - -

سباب الفيل المفلوب احب كل اسم واسقط تسعة تسعة فان في افراد او ارباع فما لا يقل تسعة

فان كان الفاقا اكثر قلب وان تساوا في الزوج فقلبتا قلبا
او باقى الافراد مثلا هذا ثلاثة ولهذا ثلاثة فالطالب يقلب كما قال في هذين البيتين
الزوج والافراد ينو اقلها واكثرها عند الخالق غالب
قلب وطلب اذا الزوج استوى وعند استواء الفرد يقلب طالب

وهذا الجمل الكبير والصفي

١٠. اثنى عشر
 ١١. ثلاثون
 ١٢. اربعون
 ١٣. خمسون
 ١٤. ستون
 ١٥. سبعون
 ١٦. ثمانون
 ١٧. تسعون
 ١٨. مائة

ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ق
١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

الخ. د. ض. ط. خ. الرجال تنوع خصائل موصوفة صالحة

حبتي في سحر
الغفلة في الطويل

الحجوة في السمين الشطار واحد

العلوم جليله
تأليفه
نامو درك تحده صميمي في الغالب

توكل على الله

معرفة الحروف المستعملة في كتابه

سورة يونس
صنفه محمد بن الحسين
تتم بحمد الله

سکرین ابیضه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فوق الكون

علم الحساب علم رفيع وقد يكون ادنى وتسمى وتبع
 ان الحساب من العلوم جليل وعلى تقيقات الاسرار دليل
 فاحرص على علم الحساب فان به راحة المستضيئين
 لولا الحساب وضرب وكسور لم يعلم الختم والتمثيل
 انما انفعها بالطريقة الواحدة والحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
 الحق المبين واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين
 والمرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين **وبعد** فيقول الفقير
 الى رحمة ربه القريب المحيى عبد الله الشنشوري الشافعي الخطيب
 قد سألني ولدي عبد الوهاب وفقه الله تعالى للصواب ان اشرح المنظومة
 الرجبية اسكن الله مولعا الغرف العلية فاجبته لذلك سالكا من الاخوة
 احسن المسالك وعلمته على الطيب المحيى وقربت فيه العبارات اي تقرب
 وتوضعت فيه الخلاف بين الاربعة وثبتت فيه ما اجتمعت عليه الامة **وسببته**
 الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرجبية وانا اسأل الله تعالى المنان
 بفضله ان ينفع به كما نفع باصله وان يعصمني وقاربه من الشيطان
 الرجيم فانه رؤوف رحيم جواد كريم وهذا وان الشروع في المتصود بعون
 الله الملك البعود قال المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**
 اي افتتح بالاولى والاولى **اول ما يستفتح** اي يفتتح اي يتبدى **المقال** بالالف الاطلاق
 اي القول وهو اللفظ الموضوع لمعنى خلافا لما في اطلاقه على الجمل ايضا كما
 نقله الجلال السيوطي عن اي حيان رحمه الله تعالى ويطلق على الراي
 والاعتقاد مجازا والقول والمقال والمقالة مصادر لقول يقول واصل
 قال قول تحرك الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفالما فشتي من القول
 قاله وقالوا قولا ويقال اقولتني ما لم اقل وقولتني نسبته الي ورجل
 مقول ومقوال وقول كثير القول وقوله **تذكر حمد ربنا**
 اي مالكننا وسيدنا ومصليا ومريينا ومعبودنا كما قاله
 الشيخ شمس الدين رحمه الله **تعال** عما يقوله الجاحدون علوا كبيرا
 ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله **فلله** اي الوصف بالجميل
 ثابت لله وكل من صفاته تعالى جميل فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته
علي ما انها اي على انعامه والفة للاطلاق ولم يتعرض لذكر المنعم ب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك
 الحق المبين
 واشهد ان سيدنا ونبينا
 محمدا عبده ورسوله
 خاتم النبيين والمرسلين
 صلى الله عليه وسلم
 وعلى اله وصحبه اجمعين

المقالة الرجبية
 في شرح المنظومة
 الشنشورية

قال

قال الشيخ محمد الدين القناني رحمه الله تعالى ايها المقصور العبارة
 عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء **حمد** منصوب
 على انه مفعول مطلق وهو موكد ويجوز ان يكون مبينا للنوع ايضا
 لوصفه بقوله **به مجلوا عن القلب العيا** اي حجابا يذهب الله به عن
 القلب عياه والقلب معلوم والعيا مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر
 واطلاقه على عي البصيرة وهو الجعل اطلاق مجازي والعيا الضار هو
 عي القلب وسمي الجعل بالعيا لان الجاهل لكونه متخيرا يشبه الاعمي واما
 عي البصر فليس بضار في الدين قال الله سبحانه وتعالى فانها لا تعمي الابصار
 ولكن تعمي القلوب التي في الصدور وقال قتادة رحمه الله البصر الظاهر
 بآخرة ومنفعه وبصر القلب هو البصر النافع انتهى ولما حمد الله تعالى
 صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
 وسلموا تسليما ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تنزل
 الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب فقال **ثم**
الصلاة بعد اي بعد ما تقدم وهو هنا مبني على الضم كما هو مقور
 عند النخاعة والصلوة لغة الدعاء والصلوة المطلوبة من الله تعالى هي رحمة
 وقيل مغفرته وقيل كرامته وقيل ثنائه عليه عند الملائكة ذكر هذه
 الالوجه الشيخ شهاب الدين ابن الهائم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام
 خروجا من كراهة افراد احدهما عن الآخر فقال **والسلام اي التحية على**
نبي دينه الاسلام وهو نبينا صلى الله عليه وسلم قال الله سبحانه وتعالى
 قل يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وان لم يرد ان صلى على
 يوم من تبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا فالنبي اعم من الرسول وقيل هما
 بمعنى واحد وهو معنى الرسول والنبي بالهمز من النبأ اي الخبر لانه مخبر
 عن الله تعالى وبلا هو وهو الاكثر من النبوة وهي ارفع لان النبي مرفوع
 الرتبة والدين ما شرعه الله من الاحكام والاسلام فهو الخضوع والالتحاق
 لاوهية الله تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي والايان هو

الحمد لله رب العالمين
 واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك
 الحق المبين
 واشهد ان سيدنا ونبينا
 محمدا عبده ورسوله
 خاتم النبيين والمرسلين
 صلى الله عليه وسلم
 وعلى اله وصحبه اجمعين

الحمد لله رب العالمين
 واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك
 الحق المبين
 واشهد ان سيدنا ونبينا
 محمدا عبده ورسوله
 خاتم النبيين والمرسلين
 صلى الله عليه وسلم
 وعلى اله وصحبه اجمعين

الحمد لله رب العالمين
 واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك
 الحق المبين
 واشهد ان سيدنا ونبينا
 محمدا عبده ورسوله
 خاتم النبيين والمرسلين
 صلى الله عليه وسلم
 وعلى اله وصحبه اجمعين

سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال
ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز خذ مرتبا وقل صبا د ب ز
اي فالحا خمسة والبا بلثين والالف بواحدة والدا ل باربعة والبا الثانية
باثنتين والزاي بسبعة واما العدد فعدد حروف اسمه ثلاثة وهي عدد
شروط الارث وعدد الاصول التي تقول واما الطرح فاذا طرحت الدال
من الباقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا
طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها
واذا طرحت الزاي من الباقي ثلاثة ايضا وتقدم ما فيها واما الضرب
فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد
اصول المسائل على الاربع واكثر ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك
والله اعلم ولنرجع الى كلام المؤلف رحمه الله تعالى **الفرض** بفتح الفاء
والراء العالم بالفرائض ويقال له فارض وفريض كعالم وعلم وفراض
وفرضي بسكون الراء ايضا واجاز بن الهيثم رحمه الله تعالى ان يقال
فرايض ايضا وان قال جماعات انه خطأ والفرايض قال الجلال المحلى
رحمه الله تعالى جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة ما فيها من
السهام المقدرة فقلت على غيرها انتهى اي فقلت على التعصيب
وجعلت لقب هذا العلم وسياتي تعريفه وقوله **اذ كان ذا ك**
اي المذكور من الابانه او توخيها من **ام الغرض** لمن يريد
التصنيف في علم الفرائض فهو تعليل لما ذكر قال العلامة
سبط المارديني رحمه الله اي ونسأل الله تعالى الاعانة لنا فيما
قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله
تعالى عنه لان هذا من ام القصد فانه لا تخيب من قصده قال
الله تعالى واسئلوا الله من فضله قال بعض العلماء يا من بالمسئلة
الا يعطى انتهى وقال الامام تاج الدين ابن عطاء الله رضي الله تعالى عنه
مضى وفقك للطلب فاعلم يريد ان يعطيك انتهى وقوله **علي**

منصوب

منصوب على انه منقول لاجله وهو علة لقوله اذ كان ذا ك من ام الفروض
اول قوله توخيها اي لاجل علمنا **بان العلم** وهو حكم الذهن الجان المطابق
للواقع وهو خلاف الجهل والالف واللام فيه للاستغراق او العهد الشرعي
وهو علم التفسير والحديث والفقه ويلحق بذلك ما كان له من **خير**
ما سعى فيه ومن ادنى ما له العدد **دعي** قال الله تعالى انما يخشى الله
من عباده العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا
العلم درجات وقال تعالى وقل رب زدني علما والاحاديث في فضل العلم
كثيرة شجرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لاجسد الا في اثنتين
رجل اتاه الله ما لا ينسلطه على هلكته في الحق ورجل اتاه الله
الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس رواه البخاري من حديث بن
مسعود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه
علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه الترمذي وحسنه عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم افضل من
صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم انتهى وكفى
بالعلم شرفا ان كل احد يدعيه وبالجهل قبحا ان كل احد ينكره **وعلم بان**
هذا العلم وهو علم الفرائض **مخصوص بما قد شاع فيه عند**
كل العلم بان **اول علم يفقد في الارض بالكلية حتى لا يكاد يوجد**
اي حتى لا يقرب من الوجدان وما فقد حقيقة يصدق عليه ان لا يقرب
من الوجدان وما فهمه الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله
تعالى من كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال اي يقرب من عدم الوجدان
فليس بظاهر لان لا النافية د اخلة في كلامه على يكاد لا على يوجد وانما
شاع عند العلماء انه اول علم يفقد لما روى ابن ماجه والحاكم في المستدرک
عن ابي هريرة رضي الله عنه من فروع تعلموا الفرائض وعلوم الناس فانه
نصف العلم وهو ينشئ وهو اول علم ينتزع من امتي ورواه البيهقي في
سننه وقال تفرده حفص بن عمر وليس بالقوي ولما كان علم الفرائض

منه

من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط
والاحكام بعضها ببعض كما في مسائل الجد وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل هذا
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه واما قوله فانه نصو العلم فاختلاف
في معناه على اوجه اقربها ان الانسان حالتين حالة حياة وحالة موت
وفي الفرائض موزن الاحكام المتعلقة بالموت وتقدر غير ذلك مما اضربنا
عنه خوف الاطالة وقد ورد في علم الفرائض ايضا من الاحاديث والاثار مما
يدل على فضله وشرفه اشياء كثيرة فراجعها في المطولات **وعلماء**
زيد الامام المذكور **خص** من بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم **لأعماله**
قال ابن الاثير رحمه الله تعالى في النهاية اي لاجلته وتبحره ان يكون من اللو
والقوة او الحركة وهي مفعلة منها وأكثر ما تستعمل بمعنى اليقين
او الحقيقة او بمعنى لا بد واليم زايرة انتهى فيكون المعنى وان زيدا
خص حقيقة او يقينا او لا بد **بما حياه** اي اعطاه والحياة العظيمة
والحيا العطا **خاتم الرسالة** والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
من قوله صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيد بن ثابت
المذكور **منها** على فضله وشرفه **افرضكم زيد** ذكر ابن
الصلاح ان الترمذي والنسائي وابن ماجة روه باسناد جيد
قال وهو حديث حسن انتهى وروى الترمذي في جامعه باسناد
صح عن اسر رضي الله عنه بلفظ اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت
وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم قال ابن الهيثم نقله عن الماوردي
رحمهما الله تعالى العلي في ذلك خمسة اوجه وعدها الى ان قال
الخامس انه قال ذلك لانه كان اصحح حسابا واسرعهم جوابا ثم قال
قال الماوردي ولاجل هذه المعاني لم ياخذ الشافعي رضي الله تعالى عنه
الابقوله رضي الله تعالى عنه انتهى وقوله **وناصيك بها** اي بهذه
الشهادة من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم اي حسيك
بها لانها غاية تنهاك عن ان تطلب غيرها فهي تكفيك **فكان**

بنتها

زيد بن ثابت **اول** من غيره **باتباع التابع** وتقليد المقلد لامرين
اقواها هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل قد
عجزه الناس بالاتفاق الا زيدا فانه لم يقل قولاً مما لا اتفاق
وذلك يقتضي الترجيح كما قال القفال **الاصح** قال ابن الهيثم رحمه
الله تعالى من ادوات الاثبات عند بعضهم والصحيح انها ليست منها
بل هي مضادة للاستشهاد فان الذي بعدهما دخل فيها دخل فيه
ما قبلها ومشهود له بانه احق بذلك من غيره **وقد ناه**
اي نفي مذهب الامام زيد بن ثابت المذكور الامام ابو عبد
الله محمد بن ادرس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبيد بن زيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف
ابن قصي **الشافعي** القريشي المطلب الحجازي المكي رضي الله تعالى عنه
يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ومناقضه
شخصه وفضائله كثيرة وقد صنف الائمة رضي الله تعالى عنهم
في مناقبه قديما وحديثا ولد رضي الله تعالى عنه سنة خمسين
ومايه والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل بعسقلان وقيل
باليمن وقيل تخيف من ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر
ليلة الجمعة بعد الغروب اخريوم من رجب سنة اربع ومائتين
وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة
وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لائق بمقام ذلك الامام رحمه
الله تعالى ورضي عنه ومعنى كون الشافعي نفي مذهب زيد رضي الله
تعالى عنه انه قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لما سبق
حتى تردد حيث تردد وليس المراد انه قلده لان المجتهد لا يقلد المجتهد
فهاك اي خذ فيه اي في مذهب زيد رضي الله تعالى عنه
القول عن الحجاز اي اختصار والمختصر ما قل لفظه وكثر

معناه **ميراثها عن وصت** واحد الوصم والوصم اسم جنس جمع
 بمعنى العيب **الافاز** جمع لفز وهو الكلام المعنى يقال الفز في كلامة
 عني وشبهه فيه كاليربوع في حجره مال يمينا وشمالا في حفرة ومعنى
 البيت فخذ القول في علم الفرائض على مذهب الامام زيد بن ثابت
 رضي الله تعالى عنه قولاً مختصراً واضحاً منزهاً عن عيب الخفاء
مقدمة علم الفرائض هو فقه الموارث وعمل الحساب
 الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوعه
 التركات لا العدد خلافاً لما يزعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة
 الميت خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المتعلق بعين التركة
 كالزكاة والجناية والرهن فمقدم على موت التخصيص والمشاغبي
 موت التخصيص بالمعروف فان كان الميت فاقداً لما يخصه فمخصصه
 على من عليه نفقته في حال الحيوة فان تعذر ففي بيت المال فان
 تعذر فعلى اغنياء المسلمين وهذا في غير الزوجة اما الزوجة
 التي يجب نفقتها فموتة تخصها على الزوج الموصو ولو كانت
 غنية والشالث الديون المرسله في الذمة فهي مؤخره عن
 موت التخصيص والرابع الوصية بالثلث فبادونه لا يجبي فان
 كانت بخلاف ذلك فنفيها تفصيل مذكور في كتب الفقه حكيمة
 الحقوق السابقة والخامس الارث وهو المقصود بالذات
 في هذا الكتاب وله اركان وهي ثلاثة مورث ووارث
 وحق موروث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث الغرق
 والهدم وسياقي اخر الكتاب وله اسباب وموانع ذكرها
 بقوله **باب اسباب الميراث** اي وموانعه والباب كخفة
 المدخل الى الشيء واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم تحته فصول
 وسابغ غالباً والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به
 الى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم

لذاته والميراث يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة
 البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين وهو مصدر ورث
 الشيء وراثته وميراثا وارثا واصله الواو فقلبت همزة ويطلق بمعنى
 الموروث والترات وهو لغة الاصل والبقية منه خبر مسلم اشتقوا على
 مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه وشرعاً ما
 منبسطه القاضي افضل الدين الخوافي رحمه الله تعالى بانه حق قابل
 للجزئ يشتر لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهما
 او نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب **اسباب**
ميراث اي ارث **الوري** اي الادمين وان كان الوري في الاصل
 الخلق **ثلاثة** متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة **يفيد ربه** اي
 صاحبه والمراد المتصو به **الوراثة** اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة
 اولها **نكاح** وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحضر وطئ ولاخلوة
 ويورث به من الجانبين لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الى
 اخره ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الايسة
 الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجة المطلقة تايها في مرض الموت
 عندنا خلافاً للامة الثلاثة فانها ترث عند الحنفية ما لم تنقص عدتها
 وعند الحنابلة ما لم تتزوج او ترث وعند المالكية ولو انقضت عدتها
 واتصلت بازواج وعند المالكية ايضا لو تزوج المريض في مرض الموت
 امرأة فالعقد باطل ولا يرثه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلاً
 لم يرثها **وثانيها** **ولا** وهو بفتح الواو معدود والمراد ولا العناقة
 وهو عصبية سببها نعمة العتق على رقيق لقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولاء لمن اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ويرث به
 المعتق من حيث كونه معتقاً وعصبته المتعصبون بانفسهم على
 تفصيل سياقي بوضعه ان شاء الله تعالى اخر الكتاب لقوله صلى
 الله عليه وسلم الولاء لجملة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي

رحمة الله وقد يرث العتيق المقتق كما لو اشترى ذمي عبدا واعتقه
ثم التحق السيد بدار الحرب فاسترق فاشترى عتيقه فاعتقه فكل
منها يرث الاخر حيث لا مانع من حيث كونه معتق لا من حيث كونه
عتيقا **و** ثالثها **سبب** اي قرابة وهي الابوة والبنوة والادلا باحدها
فيرث بها الاقارب وهم الاصول والفروع والحواشي للآيات الكريمة
والاحاديث الصحيحة وما لم يرد ذلك باجماع او قياس على تفصيل
سياتي بعضه ان شاء الله تعالى ويورث به من الجانيين تارة كالابن مع
ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانيين اخرى كالجددة ام الامم بنتها
واخر القرابة وان كانت اقوى الاسباب لاجل تهني النظم ولطول
الكلام عليها لان اكثر الاحكام الآتية فيها وقوله **ما بعد هن**
اي هذه الاسباب **الموارث** جمع ميراث بمعنى الارث **سبب**
اي متفق عليه والافضل كسبب رابع مختلف فيه وهو جهة
الاسلام فيرث به بيت المال للاسلام ان كان منتظما عندنا على الارح
وسواء كان منتظما ام لا على الارح عند المالكية ولا يرث عند الحنفية
والحنابلة والكلام فيه مما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب
ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من
من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته **عكس** خلاف
الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على
المتفق عليه منها وهي ثلاثة فقال **وعنه الشخص** الذي قام به
سبب الارث **من الميراث** اي الارث علة **واحدة من علل ثلاث**
احدها **رق** وهو عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر وهو
مانع من الجانيين فلا يرث الرقيق بجميع انواعه لانه لو ورث
لكان سيده وهو اجنبي من الهيت ولا يرث لانه لا ملك له ولو
ملكه سيده لكن المقتضى يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه
الحرة على الارح عندنا ولا يرث ولا يرث عند المالكية والحنفية

بوارث

الرق

ويورث ويرث ويحب على حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة **ثانيها**
قتل وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث قاتله واختلف
الائمة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان
بحق كقتل قصاص وامام وقاض وجلاد بامرهما واحدهما وشاهد
ومزك ولو كان بغير قصد كنائيم ومجنون وطفل ولو قصده
مصلحة كضرب الاب للتأديب وبطنة الجرح للمعالجة والاصل في
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيئا والمعنى
فيه تهمة الاستعجال في بعض الصور وسد الباب في الباقي ولا يدخل
للمقتل في القتل وان كان على معين لانه ليس بملزم بخلاف القاضي وعند
الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منع الارث وما لا فلا الا القتل
العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع
الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او بدية او
بكفارة يمنع من الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل
الخطأ من المال دون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان والباب
واسع وفروعه كثيرة ومحل سطحا كتب الفقه **و** ثالثها **اختلاف**
الدين بالاسلام والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر المسلم
فباجماع وامام عكسه فعند الجمهور خلافا لمعاذ ومعاوية ومن
وافقهما ودليلهما والجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب
وسواء اسلم الكافر قبل تسمية التركة ام لا وسواء بالقرابة والنكاح
والولا خلافا للامام احمد رحمه الله تعالى ورضي عنه في المسيلتين
حيث قال ان اسلم الكافر قبل تسمية التركة ورث ترغيبا له
في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه **الكافر فايدة** استثنى
بعضهم من عدم توريث المسلم من ما لومات كافر عن زوجة حامل
ووقفنا الميراث للمحل فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرثه مع

ري الدليل

المعتد عند الحنابلة
ان المسلم يرث الكافر
والكافر يرث المسلم
بالولا

المالك

حكمتنا بسلامه بسلامها قال بن الهيثم رحمه الله تعالى قلت والتمه
عدم استثنائ ذلك لانه ورث منه كان حلا وهذا معني قول بعض
الفضلاء لنا بما دعي عليك انتهى لان العبرة في الارث بوقت الموت
والمحل كان وقت الموت محكوما بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله
اعلم ولما كان التعبير بالغم يقتضي سبق شي يعنى قال **فانهم**
الشك وهو التردد بين حكيمين لا مخيرة لاحدهما على الاخر
كاليقين اي الحكم الجازم **فان يدان** الاولى هذا الكفر كله ملة
واحدة ام مثل الاصح من مذهبنا ان الكفر كله ملة واحدة
وهو مذهب الحنفية والثاني الكفر ملل وهو مذهب
المالكية والحنابلة قالوا النصارى ملة واليهود ملة
ومن عداها ملة ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات
الفايدة بقي من موانع الارث ثلاثة ايضا احدها اختلاف
ذوي الكفر الأصلي بالذمة والحراية فلا توارث بين ذمي وحربي
في الاظهر وفاقا للحنفية وخلافا للمالكية والحنابلة
وهو المعاهد والمستامن كالذمي او كالحربي وجهان ارجحهما
كالذمي خلافا للحنفية الثاني الردة اعادتنا الله والمسلمين
منها فلا يرث المرتد ولا يورث حتى ولو ارتد اخوات
مثلا الى النصرانية فلا توارث بينهما وهما المرتدين
ولو كان انتهى خلافا للحنفية وسواء اكتسبه في حال
الاسلام او في حال الردة خلافا لغيره ايضا حيث قالوا ما اكتسبه
في حال الاسلام لو رثته المسلمين وسواء اسلم قبل قسمة التركة
ام لا خلافا للحنابلة ولا ينزل لموته بدار الكفر منزلة موته
خلافا للحنفية والزندقة كالردة خلافا للمالكية والذمي الذي
لا وارث له يستغرق يكون ماله او الفاضل بعد الفروض قسما

الثاني

الثالث

الثالث وهو آخر الموانع الستة هو الدور الحكمي وهو ان يلزم من
التوريث عدمه كان يقر ارجح حازن بابن لقيت فيثبت نسبه
ولا يرث للدور وفي الاقرار مباحث كثيرة وخلاف بين الائمة
فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم **تنبيه** في قول
الذي قام به سبب الارث بعد قول المصنف رحمه الله ومنع
الشخص انما الى ان اللعان ليس بمانع خلافا لمن زعم ذلك فان اللعان
الارث فيه يبين الملاعن ومن يدل به وبين المنفي لا تنافي السبب
وهو المنسب وليست امه ولا عصبتها عصبة له خلافا للامام احمد
رحمه الله تعالى وتوفا اللعان ليس بشقيقتين خلافا للمالكية وتوفا
الزنا ليس بشقيقتين عند الائمة الاربعة واذا كذب الشاقي نفسه
ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا تنافي
للتهمة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس
مذهب الامام احمد رحمه الله وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما
الله تعالى ان كان الولد حيا حين التكذيب ثبت نسبه وكذا
ان مات وخلف ولدا او اخا ولم معه وتنقض القسمة فيها الحاجة
الداعية الي ثبوت نسب ولده او اخ الموجود من الثاني والا
فلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الي ثبوت النسب اذا واعلم انه
لا يختص الاستحقاق بالثاني بل لو استلحقه الوارث بعد موت
الثاني لحقه كما لو استلحقه المورث قال بن الهيثم قال الرازي
رحمهما الله في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين
انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **باب الوارثين** اجماعا بالاسباب
الثلاثة من الرجال والنساء **والوارثون من الرجال** بالاختصار
اجماعا عشرة **اسماؤهم معروف** اي معلومة **مستحصرون** عند
الفرضيين **فايده** قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله
تعالى في شرح العقايد انه ابي النسب في رحمه الله تعالى حاول

التبني على ان مرادنا بالمعرفة والعلم واحد لا كما اصطلح عليه البعض
من تخصيص العلم بالمركبات او الكليات والمعرفة بالسائط
او الجزئيات انتهى والله اعلم اذا تقرر ذلك فالاول من العشرة
الابن والثاني ابن الابن **مهازل** بدرجة او درجات محض
الذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن وبنوه من كل من في نسبه
للميت انتهى **الثالث الاب** **والرابع الجد** اي الاب اي من الاب
اي من حصته وخرج به الجد من جهة الام كابي الام وقوله **وان علا**
اي محض الذكور كابي اي الاب وابيه وهكذا وخرج بذلك كل جداد لي
بأنثى وان ورثت وصا قدرته من جعل الضمير في قوله له عابدا الى
الاب او من عوده الى الميت لوجهين احدهما ان فيه عود الضمير
الى مذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابا
الام الا ان يقال **الجد** الجداد ابو الام ليس جدا حقيقة **والخامس**
الاخ من اي الجهات كانا اي سواء كان من جهة الاب فقط
او من جهة الام فقط او من حصتهما معا وهو الاخ الشقيق
قد انزل الله به التوراة اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان
رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت اي من امر كما قرئ
به في الشواذ واما الاخ لابوين والاخ لاب ففي قوله تعالى
في اخر سورة النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس**
ابن الاخ المدلى اليه اي الميت المعلوم من المقام **بالاب**
وهو وهو ابن الاخ للاب او مع الادلاء بالام ايضا وهو
ابن الاخ من الابوين وخرج بذلك المدلى بالام وحدها
وهو ابن الاخ من الام **فاسبع** سماع نذير وتقم واذعان
مقالا اي قولاصاد **قاييس بالكذب** لانه اجمع عليه
لوروده في القرآن العظيم او الاخبار الصحيحة او غير ذلك
والخير وان كان في الاصل محتملا للكذب لكن اخبار المباركة

هذا هو المقام
المدلى به

المدلى به

تعالى

تعالى واخبار الرسل عليهم الصلوة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما
اجمع عليه او تواتر **والسابع والثامن** **ابن العم** **والبنت من ابيه**
اي الميت والمراد عم الميت اخو ابيه شقيقه وعمه اخو ابيه لابيه
وابنائهما وخرج بذلك العم للام وبنوه **فاشكر لذي** اي صاحب
الاختصار اي الاختصار **والتبني** اي الايقاظ فانه يشهدك
على هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة وسياتي في معنى ذلك احا
ديث شريفة عند قوله واشكرنا فقهه فجزاه الله خيرا ورحمه
رحمة واسعة **والثاسع الزوج** **والواشر المعتق** ولما كان
المراد به المعتق وعصبته وصفه بقوله **دو** اي صاحب
الولا من المعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم **فجمل**
الذكور المجمع على انهم **هو الاول** العشرة بالاختصار واما
بالسطر خمسة عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه
وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخ لام وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق
وابن العم للاب والزوج وذو الولاء ومن عدا هؤلاء من الذكور
من ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ للام والعم للام
وابنه والحال ونحوهم ولما انتهى الكلام على الذكور المجتمعة
على انهم شرع بذكر النساء المجتمعة على انهم فقال **والوارثات**
من النساء بالاختصار **سبع** لم يعط انثى غيرهن الشرع
اي اعطا محبا عليه فان ذوي الارحام من الذكور والاناث
في ادنهم خلا في سند كره اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
فالاول من النساء **السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان
نزل ابوها بمحض الذكور **والثالثة ام مشقة** من
اشغقت على الشيء خافت عليه والاسم منه الشفقة والام
من شأنها ذلك **والرابعة زوجة** **بأشباتها** وهو

الاول في القرايض للتميز وان كان الاشهر الافصح تركها **والخامسة**
جدة من جهة الام او من جهة الاب على تفصيل وهو ان
 ام الام وامها لها المدليات بالاناث خلص وام الاب وامها لها
 المدليات بالاناث خلص مجمع عليهما فان ادلت الجدة بالجد كما
 ابي الاب فلا ترث عند المالكية وترث عند الحنابلة وان ادلت
 بابي الجد كما ابي ابي الاب فلا ترث عند الحنابلة واما مذهبنا
 ومذهب الخنفية فترث جميع ما ذكرنا وكذا كل جدة
 تدلي بجد وارث واما الجدة التي تدلي بذكرين اثنين
 ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام
 باتفاق الامة الاربعة وسياقي في كلام المصنف ان شا الله تعالى
والسادسة معتقة وكذا عصبتها المتعصبون بانفسهم
 كما سياتي **والسابعة الاخت من اي الجهات كانت**
 اي سوا كانت شقيقة او لاب او لام **نصفه عدتها** بالاختصار
بانت اي ظهرت واما عدتها بالبسط ف عشرة البنت وبنت
 الابن والام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب والاخت
 الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة
فايدة ان انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج
 والاخ للام وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال
 الا المعتقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل من انفرد
 من الرجال تحوز جميع المال الا الزوج وكل من انفردت من
 النساء تحوز جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع كل الرجال
 ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل
 النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة
 والاخت الشقيقة او ممكن الجمع من الصنفين ورث
 الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط من عدتها من ذكر

المشهور

كما استعرفه في الجب والله اعلم ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور
 والاناث شرع يبين ما يرثه كل واحد منهم مقدما الارث بالفرض
 لتقدمه على التعصيب اعتبارا وان كان الارث بالتعصيب اقوى فقال
باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى والثبات
 بالاجتهاد ومستحقها والفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال
 نعمان اصلها الحز والتقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح النصيب
 المقدر شرعا لوارث خاص الذي لا يزاد الا بالرد ولا ينقص الا
 بالمعول وقدم المصنف رحمه الله على ذكر الفروض تقسيم الارث
 الى الفرض والتعصيب فقال **واعلم** ايها الناظر في هذا الكتاب
بان الارث نوعان لا ثالث لهما **اي النوعان**
فرض اي ارث به وتقدم معناه **انفا وتقصيب** اي ارث
 به وسياقي تعريفه **على ما قسمنا** اي بهذا التقسيم والمراد انه
 لا تخلو أصنافها لماسياقي انه يجتمع الارث بها والارث بذلك
 الاعتبار يكون اربعة اقسام كما ساذكره ان شا الله تعالى **ف**
الفرض في نص الكتاب اي القوان العظم **سته**
والسابع ثبت بالاجتهاد **لا فرضه في الارث** بنص القوان
سواها اي الفروض الستة **الستة** اي قطعها والبنت القطع
 اما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القوان
 والفروض الستة احدها **نصف** و **ثانيها ربع** وهو نصف
 النصف **ثم نصف الربع** وهو الثمن وهو ثلثها **ورابعها**
الثلث وخامسها السدس بنص الشرع في القوان العظم
وسادسها الثلثان وهما اي الثلثان **التيام** للفروض
 الستة ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان ونصفها
 ونصف نصفها ويقال غير ذلك من العبارات التي اخصرها
 الربع والثلث ونصف كل منها وضعفه وانما آخر الثلثين

عن الثالث والسادس في النكاح الفير ومخالفا لما سيذكره
عند ذكر اصحاب الفروض لضيق النظم ولانه كسر مكرر
وما تقدمه كسور مفردة ثم رغب في الحفظ بقوله
فاحفظ ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك
وما لم اذكره من هذا العلم وغيره فان حذف المفعول يؤذن
بالهوية **فكل حافظ امام** اي مقدم على غيره خصوصاً ان
انضم الى حفظه فهم المحفوظات بل ربما يدعى ان الحفظ بغير
فهم لا عبرة به وينبغي تقييد العلم بالكتابة ايضا لما ورد
في معنى ذلك اذا عرفت ذلك وادركت معرفة اصحاب هذه
الفروض **فالنصف فرض خمسة افراد** اي كل واحد منهم
منفرد **الزوج** عند عدم الفرع الوارث بالاجماع
ذكو اكانوا اثني لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم
ان لم يكن لهن ولد وانما لم يذكر اشتراط عدم الفرع في
ارث الزوج النصف للعلم به من مفهوم ما سياتي في ارثه
الزوج **والثاني الاثني الواحد من الاولاد** وهي البنت
عند انفردها عن مصيبيها وهو اخوها كما سيذكره
لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والثالث**
بنت الابن الواحد عند فقد البنت فاكثر
وفقد الابن ايضا عند انفردها عن مصيب لها من
اخ وابن عم اجماعا قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد
كالولد ارثا وحجبا الذكر كالذكر والاثني كالاثني **والرابع**
الاخت الواحدة الشقيقة عند انفردها عن مصيب
لها من اخ شقيق او جد بل **عن الاولاد** واولادهم الذكور
والاناث وعن الاب **في مذهب كل مقلد** اي مجتهد
لان ذلك مجمع عليه واصل المذهب مكان الذهاب ثم اطلق

علمها

على ما ذهب اليه المجتهد واصحابه من الاحكام في المسائل اطلاقا
مجازيا **وهكذا** وهي الخامسة وفي بعض النسخ وبعدها
الاخت الواحدة **التي من الاب عند انفرد هـ**
عن مصيب لها من اخ لاب او جد **عن** من شرطنا فقده
في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر او انثى فقوله عند انفرد
هـ اي عند انفرد كل واحدة منهم عن مصيب من ذكرته
في كل واحدة والاصل في ارث كل من الاختين النصف قبل
الاجماع قوله تعالى ان امرؤ واهله ليس له ولد وله اخت
فلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوة
للأبوين والاخوة للاب دون الاخوة للام ثم اعلم ان الذي
علم من كلام المصنف رحمه الله هو اشتراط فقد المصيب لكل
واحدة من الاربع فاما ما ذكرته غير ذلك فانا تركناه
كغيره من المصنفين اكتفا بذكره فيما سأتى ولو ذكرنا
جميع ما احتجوا اليه في جميع الفروض لآدى الى التكرار
والإطويل **والرابع فرض اثني** ذكر الاول منها بقوله
فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قد منه
عن النصف ورده للزوج وهو الابن او البنت سواء كان
منه او من غيره لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما
تركن وذكر الثاني بقوله **وهو اي الربع لكل زوجة**
اكثر من زوجة الى اربع **مع عدم الاولاد** الذكور
والاناث للميت من الزوجة او من غيرها **فما قورا** اي فرض
في قوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد ولما
كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة صرح بأولاد الابن بقوله
وذكر اولاد البنين الذكور والاناث **يعتد حيث اعتدنا**
القول في ذكر الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع

انفرادها

الاخت

في الجميع

والزوجة من الربع الى الثمن لان اولاد الابن كالاولاد عند
عدمهم ارثا وحسب الاجماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى قياسا
على الاولاد كما قدمته **والثمن** فرض صنف واحد وهو المذكور
في قوله **للزوجة والزوجة** الى اربع **مع البنين**
الواحد فاكثر **او مع البنات** الواحدة فاكثر لقوله
تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم **او مع اولاد**
البنين الذكور او الاناث الواحد او الواحدة فاكثر
قياسا على الاولاد كما سبق **فاعلم** ذلك **ولا تظن الجمع**
المذكور في لفظ البنين والبنات واولاد البنين **شرطا**
بل الواحد منهم كذلك كما اوضحته **فانهم** اي اهل
ذلك **والثلثان** فرض اربعة اصناف ذكر المصنف الاول
منهم بقوله **للبنات جمع** كالتات فاكثر وقد صرح بذلك
في قوله **ما زاد عن واحدة** من شنتين فاكثر **فسمعا** سمع
طاعة واذعان موافقة للاجماع وماروي عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان البنيتين النصف لمقصوم قوله تعالى فان كن نساة
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فمكرمه بجمع عنه والذي صح
عنه موافقة الناس كما قاله بن عبد البر ودليل الاجماع فيما
زاد على اثنتين الآية المذكورة وهي قوله تعالى فان كن
نساة فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي البنيتين القياس
على الاختين وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس
رضي الله عنهما السابقة ان صحت عنه وهي مفصوم قوله تعالى
فوق اثنتين **فابدا** قوله سمعا منصوب على انه مفعول
مطلق وعامله محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بفعله والمحذوف
عامله وجوبا تسمان واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان
يكون قوله سمعا واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول

والمراد

باستحقاق

باستحقاق البنيتين فاكثر من البنات الثلثين ويجوز ان يكون
من قبيل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من
القول باستحقاق البنيتين فاكثر للثلثين سمعا والله اعلم
ثم ذكر المصنف الثاني بقوله **وهو** اي الفرض المذكور وهو
الثلثان **لذكر لبنات الابن** شنتين فاكثر قياسا على البنات
فانهم اي اعلم **مقال** اي قولي بهذا **فهم صا في الذهن** اي
خالصه من كدورات الشكوك والادهام والذهن الغلظة
والمراد هنا العقل ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما
اودعه وذكر الصنفين الثالث والرابع بقوله **وهو** اي الفرض
المذكور وهو الثلثان **لاختين** شقيقتين اولاب كما
صرح به **فانريد** عن شنتين كثلثات واربع وهكذا **اقضي**
به اي بما ذكرته من فرض الثلثين مطلقا او للاختين
فاكثر وهو المختار **الاحرار والعبيد** اي اختوا به
فان العبد لا يكون قاضيا مراده ان ذلك امر مجمع عليه ولما
كان اطلاق الاختين شاملا للاختين من الام صرح بان المراد
الاخوات لا بنين اولاب لا لام بقوله **هذا** ما ذكرته من فرض
الثلثين لاختين فاكثر **اذا كن** اي الاخوات **لام واب**
وهن الشقيقات **اولاب** فقط لا لام فقط **فاحكم** وفي بعض
النسخ فاعمل **بهذا** الحكم المذكور **تصب** من الصواب
ضد الخطا وهو من قوله صاب السهم صوباً وصيبا واصاب
وقع بالرمية والسحاب الموضع امطره **فابدا** لا بد من
اشتراط عدم المعصب في ارث هؤلاء الاناث الثلثين ولا بد
من اشتراط عدم الاولاد في ارث بنات الابن الثلثين وفي ارث
الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط عدم الاسقاء في ارث الاخوات
للاب الثلثين وكل ذلك معلوم وضابط اصحاب الثلثين ان تقول

من الساتر

الثلاثان فرض اثنين متساويين فاكثر ممن يرث النصف وهي عبارة
ابن الهيثم رحمه الله قال الشيخ زكريا رحمه الله وخرج بقوله
اثنين الزوج ويقوله متساويين مثل بنت واخت لغيرهم
فقط ولا يتصور اجتماع صنفين ذكر منها ثلثان انتهي
والثالث فرض اثنين أحدهما ذكره بقوله **فرض الام** بشرطين
عدمين أحدهما ان يكون **حيث لا ولد** ذكر كان أو أنثى
وأحدا كان أو متعدد أو لا ولد ابن كما سذكره قريبا وثانيهما
ان يكون **حيث لا من الاخوة جمع** اثنان أو أكثر كما
أشار إلى ذلك بقوله **دو عدد** فان العدد حقيقة أقله اثنان
فليس الجمع على حقيقة من ان أقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله
كأثنين اخوين **أو شنتين** اختين وكذلك اخ
واخت **أو ثلاث** من الاخوة الذكور أو الإناث أو الذكور
والإناث أو الحناث المنفردين أو مع الذكور أو الإناث أو معها
وذلك معنى قوله **حكم الذكور فيه كالإناث** ولا فرق في
الاخوة كونهم أشقا أو لأب أو لأم أو مختلفين ولا بين كونهم
وارثين أو محجوبين أو بعضهم **حجب شخص** فالمحجوب بالوصف
من الأولاد والاخوة وجوده كالقدم والأصل في ذلك قوله
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث مع مفهوم
قوله تعالى فان كان له أخوة فلامه السدس ولما كان أولاد الابن
كالأولاد ارثا وحجبا ذكروهم موخرين عن الاخوة لأن
اشتراط عدم الاخوة في ارثها الثلث بالنصف بخلاف أولاد
الابن فبالقياس فقال **ولا ابن ابن** وأحدا كان أو أكثر
معصا أي الام **أو بنته** أي بنت الابن واحدة كانت أو
أكثر **فقرضا الثلث** أن أنتفى من ذكر **كما بينته**
بهذه العبارة قينا على الأولاد كما أشرت إليه وروى عن

بأنه يورث بالوصف
وهو أن يورث بالوصف
وهو أن يورث بالوصف
وهو أن يورث بالوصف

ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من
الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له أخوة وأقل الجمع ثلاثة
وروى عن معاذ رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا
الاخوة الذكور أو الذكور مع الإناث وأما الاخوات الصنف
فلا يردها عنه للسدس عنه لأن الاخوة جمع ذكور والإناث
الملتص لا يدخلن في ذلك والجمهور على خلافتها وجوابهما
مذكور في المطولات ولما كانت الام قد لا يرث الثلث وليس
عنها كرفع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسئلتين
تسيان بالحقاوين والحققتين ذكرهما مقدما لهما على الصنف الثاني
ممن يرث الثلث لأن ذلك من جملة أحوال الام مع عدم
من ذكر فقال **وان يكن** أي يوجد **زوج وام وأب**
فقط في فرضه **فثلث الباقي** بعد فرض الزوج **كما كانت**
مرتبة وهذه هي إحدى القواعد وبين والثانية ذكرها بقوله
وهكذا للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة إذا كانت
الأب والام مع **زوجة فصاعدا** أي تذهب عددها إلى حالة
الصعود على الواحدة الرابع فهو منصوب على الحالة من العدد
ولا يجوز فيه غير النص فلا يستعمل بغير الفا أو بغير نقله الشيخ
زكريا عن بنت سيدة **فلا تكثر عن العلوم ما عدا** بل
شهر لهما عن ساعد الجد والاجتهاد وقم لها على قدم العناية والسداد
فان ذلك من سبيل الرشاد ففي زوج وام وأب للزوج النصف وللأم
ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس وللأب الباقي وفي زوجة وام
وأب للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة الربع وللأب
الباقي وأبقى لفظ الثلث في فرض الام في الصورتين وأن كان في الحقيقة
سدسا أو ربعا كما قلنا تأد بامع القرآن وهذا ما قضى به عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الإمام الأربعة

أي الام

العناية الام
أي الاستقامة

وذلك لاننا لو اعطينا الام الثلث كاملا لزم اما تفضيل الام على
الاب في صورة الزوج واما انه لا يفضل عليها التفضيل للعهود
في صورة الزوجة مع ان الام والاب في درجة واحدة وخالف ابن
عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كاملا لظاهر نص
القران ووافق ابن سيرين الجمهور في مسيلة الزوج وابن
عباس في مسيلة الزوجة ثم رجع بعد فراغه من احوال الام
عند عدم الفرع الوارث والعدد من الاخوة الى بيان بقية
من يرث الثلث وهو المصنف الثاني فقال **وهو اي الثلث**
لاثنين اي ذكرين **او اثنين** اي اثنتين وكذلك
ذكر وانثى **من ولد الام** فقط وهم الاخوة للام **بغير من**
اي كذب **وهكذا** يكون الثلث لهم **ان كثروا**
او زادوا عن اثنين واوهنا بمعنى الواو والمقصود بالجمع
بين لفظي الكثرة والزيادة التاكيد وكذا قوله
ما لم فيها سواء اي الثلث **زاد** لانهم لا يستحقون
اكثر منه لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم
شركاء في الثلث والزاد هو الطعام في السفر وفي البيت
جناس ناقص مطوف **ويستوي الاناث والذكور**
فيه اي الثلث كما قد اوضح المصنفون اي المكتوب
وهو القران العزيز في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث
فان التشريك اذا اطلق يقتضي المساواة وهذا مما
خالف فيه اولاد الام غيرهم فانهم خالفوا غيرهم في انشاء
لا يفضل ذكرهم على انشاء اجمعاء ولا انفرادا ويرثون
مع من ادلوا به والمحجب لهم بقصا وذكرهم ادلى بانثى ويرث
فهذه خمسة اشيا **فايدة** بقية من يرث الثلث الجدة
في بعض احواله مع الاخوة وبقي من يرث ثلث الباقي

الجد ايضا في بعض احواله مع الاخوة وبسياتي ذلك كله في باب
الجد والاخوة والله اعلم **والسدس فرض سبعة**
العدد ذكرهم اجمالا بقوله **اب** مع الفرع والوارث **وام** مع
الفرع الوارث او عدد من الاخوة والاخوات **ثم بنت بن**
فاكثر مع بنت واحدة وكذا بنت بن نازله مع بنت بن
واحدة اعلى منها **وجده** مع الفرع الوارث وكذا في حال من
احواله مع الاخوة وبسياتي **والاخذ بنت الاب** فاكثر
مع الاخذ الشقيقة الواحدة **ثم الجدة** فاكثر **وولد الام**
الواحد ذكر كان او انثى **تمام العدة** فهو السابع وهذا كله
حيث لا حاجب في الجميع ثم ارد في ذلك بيان الحالة التي يرث
فيها كل واحد منهم **السدس** فقال **فالاب يستحق** اي السدس
مع الولد ذكر كان او انثى فان كان الولد ذكرا فلا شيء للاب
غير السدس وان كان انثى وفضل بعد الفروض شيئا اخذه ايضا
توصيا فيجمع اذ ذاك بين الفرض والتعصيب كما سنوضحه
ان شاء الله تعالى فهذا هو الاول ممن يرث السدس والثاني
الام وقد ذكرها بقوله **وهكذا الام** تستحق السدس مع
الولد ذكر كان او انثى واحدا كان او متعدد **ابنت بن**
الجد جل وعلا في كتابه العزيز قال تعالى ولا يورثه لكل واحد
منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وما احسن هذا الترتيب
الحسن في هذه المنظومة فانه اعقب الاب بالام واخر الجد عنها
من اجل ان الله تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة ولما كان
الولد في الآية الكريمة خاصا بولد الصلب حقيقة وكان ارث
كل من الاب والام السدس مع اولاد الابن بالقياس
على الاولاد اعقب ذلك بحكمهما مع اولاد الابن فقال
وهكذا يرث كل من الاب والام السدس **مع ولد الابن**

فاكثر

ذكو كان اوانتي **الذي ما زال يقفواثره** اي الولد اي يتبعه
وتخذي بالذال المعجمه اي يقتدي به في الارث والحجب
قياسا عليه الذكر كالذكر والانثى فتلخص من هذا كله
ان الاب يرث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت او بنت
الابن وان الام ترث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت
او بنت الابن ولما كانت الام تريد على الاب بانها ترث السدس
مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله **وهي**
السدس **لها** اي الام ايضا مع **الاثنين من اخوة**
الميت مطلقا فاما كثر فلذا قال **ففسى هذين** اي
عليهما في كلام ما زاد او نقص بعض افراد الاثنين مما لم
تشمله الاية على ما شملته منها فان ارثها للسدس مع الاثنين
من الاخوة منحصر في خمس واربعين صورة بينتها في شرح الترتيب
والثالث الحد وقد ذكره بقوله **والحد** الذي لم يدخل
في شئته للميت انثى **مثل الاب عند فقده** اي الاب
في حوز ما يصيبه من السدس مع الزوج التوارث
جامعا بينه وبين التقصيب او غير جامع على ما سنينه ان
شا الله تعالى والارث بالتقصيب عند عدم الزوج المذكور
على ما سياتي **وفي مداه** اي ممدوده اي رزقه الموسع
من قولهم مد الله في رزقه اي وسعه فيكون تأكيد لقوله في
حوز ما يصيبه ويصح ان يكون المراد بقوله ومده اي حجه
من قولهم رجل مديد القامة اي طويل فكان الحاجب لقوته
مديد القامة طويل الباع اذا تقور ذلك فالحد كالاب عند
فقده ارثا وحجا الا في ست مسائل اقتصر المصنف
على ثلاثة منها فذكر الاولى منها بقوله **الا اذا كان**
هناك مع الجد **اخوة** اشقا اولاب فليس كالاب في ذلك

كالا انثى

لكنهم

لكنهم اي الاخوة **في القرب** الى الميت اي **الجد اسوه**
سواء في جهة واحدة لانهم فرع الاب والجد اصله فيرثون
معه على تفصيل سياتي في بابهم ان شا الله تعالى واما الاب
فيحبهم كما سياتي في المحب ان شا الله تعالى واما الاخوة للام
فالاب والجد في حبهم شوا كما سياتي ايضا وذكر الثانية
بقوله **او** بمعنى الواو اي والا اذا كان هناك **ابوان**
اي اب وام **معهما** اي الاب والام **زوج** ورث فان
للأم مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان بدله
ثلث جميع المال كما صرح به بقوله **فاما للاثلاث مع**
الجد لو كان بدل الاب **قرش** فتكون المسئلة
زوجا واما وجدا فللزوج النصف وللأم الثلث كاملا
والحد الباقي ولم تنظر الى كونها تاخذا كثر
منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة
واحدة كما تقدم وذكر الثالث بقوله **وهكذا**
ليس الجد شيئا بالاب في زوجة الميت وام واب
فان لهما مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الحد
بدل الاب كانت المسئلة زوجة واما وجدا فيكون
للأم الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد لان الحد
وان لم يفضل عليها التفضيل المقصود لا محذور في ذلك
لكونها اقرب منه بخلافها مع الاب كما تقدم ولما ذكر
ان الحد بخلاف الاب في مشاركتهم الاخوة وكان الكلام
في تفاصيل احوال ذلك مما يطول اخرجهم الى ان
يفقد له بابا يخصه في المحل اللاتويبه ونبه على ذلك
بالوحد بذكره فقال **وحكمهم وحكمه** اي الجد
والاخوة مجتمعين **سياتي** ان شا الله تعالى **مكمل**

البيان في الحالات الآتية في باب معقود لذلك يسمى باب
 الجد والاخت والرابعة مما خالف فيه الجد الأب ان الاخت
 لغرام وبنيتهم يحبون الجد في باب الولاء بخلاف الأب والخامسة
 ان الأب يحب أم نفسه ولا يحبها الجد والسادسة ان الأب
 في حو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تقصيبا بلا
 خلا في ولو كان الجد بدل الأب فكذلك على المخرج وبه قطع
 الشيخ ابو محمد الجويني وقال النووي انه الأصح والأرجح
 وقيل انه يأخذ الباقي جميعه تقصيبا ورجحه صاحب التمه
 وقال انه المذهب ولم يخرج الراجح رحمه الله شيئا من الوجهين
 فغارت الجد الأب في جريان الخلاق وان كان المخرج انه كهو
 فيها والرابع من يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها
 بقوله **وبنت الابن** او بنات الابن المتماذيات **تأخذ**
 او يأخذ **السدس اذا كانت** او بنات الابن المتماذيات **تأخذ**
 تكلمة الثلاثين للاجماع ولقول بن مسعود رضي الله عنه
 في بنت وبنت ابن وأخت لا قضين فيها بقضاء النبي صلى
 الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة
 الثلاثين وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وقس على
 ذلك كل بنت بن نازله فأكثر مع بنت بن واحدة اعلى
 منها وقد اشار الى ذلك بقوله **مثلا لا تختدى** اي اجعل
 ذلك مثلا لا يقتدى به ويقاس عليه غيره والخامس من
 يرث السدس الاخت للأب وقد ذكرها بقوله **وهكذا**
الاخت التي ادلت بالأب فقط فأكثرتا أخذ السدس
مع الاخت الواحدة **التي بالابوين ياخي** تصغير اخ ادلت
 تكلمة الثلاثين بالاجماع قياسا على بنت الابن فأكثر مع
 بنت الصليب وتقييد بالواحدة في كل من البنت والاخت

الشقيقة

الشقيقة وقول تكلمة الثلاثين كل ذلك يخرج ما لو كانت بنت
 الابن مع بنتين او كانت الاخت للأب مع شقيقتين فانها لا
 ترث السدس بل تسقط ما لم تقص كما سياتي والسادس
 من يرث السدس الجدة فأكثر وقد ذكرها بقوله **وهو**
والسدس فرض جده صحبة **في البيت** لا في الولاء **واحدة**
 او أكثر كما سياتي في كلامه قريبا **تساو كانت لام**
او كانت لاب أي من قبل الأم او من قبل الأب وسواء كان لها
 ولد ام لا وسواء كانت له اخت او لم يكن له لما ورد في ذلك
 والسابع من يرث السدس الواحد من ولد الأم وقد ذكره بقوله
وولد الأم ذكرها كان او انثى **ينال السدس** اجماعا لقوله
 تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل
 واحد منهما السدس والمواد الاخ والاخت للام كما قرئ به في
 الشواذ **والشرط في افرادة لا ينشئ** لانه الكرمه المذ
 فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث كما تقدم وفي بعض
 الشيخ بدل هذا البيت وولد الأم له اذا انفرد سدس جميع المال
 بصلح قد ورد وهو بمعناه بل اصرح لان فيه التصريح بأن
 ذلك قد ورد بالنص اي في القرآن العزيز ولما انتهى الكلام
 على من يرث السدس شرع يكلم في شئ من احوال الجدات
 استطرادا واعلم قبله انه اذا اجمعت جدات فتارة يكن في درجة
 واحدة وتارة يكون بعضهن اقرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة
 يكن من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المتساويات
 بقوله **وان تساوى نسب الجدات** حيث كن شقيقتين فالأخت
 من جهة واحدة ومن جهتين **وكن كلهن وارثات**
 بان لا يكون فيهن جوة محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدلى
 بذكر بين اثنتين كما قدمته وكما سياتي **فالسدس**

الكلام في
 المسألة التي ليس فيها
 كونه

بينهن بالسوية وان ادلت احداها او احداهن بجهتين
 او اكثر غيرها بجعة واحدة على الارح عندنا وبه قال ابو
 يوسف رحمه الله والثاني وهو محكي عن ابن سريج رحمه الله يقسم
 السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لذات الجهتين
 مثلا ثلثاه ولذات الجعة ثلثه وهو قول زفر ومحمد
 ابن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال الوبي وهو
 قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القصة**
القاعدة الشرعية وفي بعض النسخ المرفوعة بشريه الى
 روى الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين
 في الميراث بالسدس وقسم الاكثر منهما عليهما **فايدة**
 اذا كانت احدي الجديتين محبوبة بالاب كما لو خلف
 جدة ام ام وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاولى وحدها
 والباقي للاب وحده على الارح وقيل لام الام نصف السدس
 والباقي للاب لانه الذي محبب امه فتتراجع فائدة المحب اليه
 وهذا عندنا واما عند الجنبلة فالسدس بينهما ولا محجب
 ام نفسه وعن هذه الجدة المحبوبة احتزرت بقولي اقبان
 لا يكون فيهن جدة محبوبة والله اعلم ثم ذكر حكم ما
 اذا كانت احداها اقرب من الاخرى وهما من جهتين متقدما
 ما اذا كانت القرني من جعة الام فقال **وان تكن الجدة**
قرني لام اي من جعة الام كام ام **مجت ام اب** اي من
 جعة الاب **بعدي** كام ام اب وكام اي اب **وسدسا**
سلبت اي اخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها ثم
 ذكر حكم ما اذا كانت القرني من جعة الاب فقال **وان تكن**
 الجدة القرني **بالعكس** من الاولى بان كانت القرني من
 جعة الاب كام اب والبعدي من جعة الام كام ام **قال قولان**

ففيها مذكوران

فيها مذكوران **في كتب اهل العلم** من الشافعية وغيرهم
منصوصات للامام الشافعي وها ايضا روايتان عن
 زيد بن ثابت احداها **لا تسقط البعدي** من جعة
 الام بالقرني من جعة الاب بل يشتركان في السدس **على**
الصحيح وبه قال مالك رحمه الله تعالى لان التي من جعة
 الام لا وان كانت ابعد فمصر اقوى لكون الام اصلا في ارث
 الجدات فعدت قرب التي من جعة الاب قوة التي من قبل
 الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني انها تحجبها جريا
 على الاصل من ان القرني تحجب البعدي وبه قال ابو حنيفة
 رحمه الله وهو المختار به عند الجنبلة **واتفق الحل** اي المفظ
 من الشافعية والمالك **على الصحيح** لهذا القول الاول ولما
 كان في عبارته السابقة وهي قوله **وكن كلهن وارثات**
 اي الى ان من الجدات غير وارثه وهي المعبر عنها بالفاسدة
 وهي التي احتزرت عنها فيما سبق بقولي صحيحه بينهما هنا
 بقوله **وكل من ادلت** من الجدات **بغير وارث** كام
 ابو الام فان ام الام غير وارث ويعبر عنها بالتي تدلى
 بذكريين انشيين **فما لاحظا من الموارث**
 لانها من ذوى الارحام فلا ترث الا عند من قال بتوريث
 ذوى الارحام كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الكلام
 على الوارثات **فايدة** حاصل القول ان الجدات عندنا
 على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بمحض الاناث
 كام الام وامهايتها المدليات باناث خلص والقسم الثاني من
 ادلت بمحض ذكور كام الاب وام اي الاب وام اي اب
 وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من ادلت باناث الى ذكور
 كام ام اب وكام ام ام اي اب وهكذا وكل جدة كانت من هذه

الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية وهي المعبر
 عنها بالمجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من ادلت
 بذكر الورثة الى اثبات تمام ابي الام وهي السابقة في قوله وكل من ادلت
 بغير وارث الى اخره وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا
 كما خفيه ^{على} الا على القول بتوريث ذوي الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق
 ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الاجدة واحدة فقط وباقي
 الجدات الوارثات كاهن من جهة الاب والكلام في الجدات
 مما يطول وقد اتيت منه في شرح الترتيب بالجواب الغامض
 والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى الجدتين اقرب من
 الاخرى وهما من جهة واحدة ولو قدمه على البيت السابق لكان
 انسب فقال **وتسقط الحدة البعدي بالمجدة ذات القرب**
 سواء كانت من جهة الام كام ام وامها اتفاقا لانها مدلية بها
 او كانت من جهة الاب والبعدي مدلية بالقربى كام اب وامها
 اتفاقا ايضا لانها ادلت بها او كانت من جهة الاب والبعدي
 لا تدل بالقربى كام الاب وام اب الاب على الاصح المنصوص في
 زوايد الروضة ومن صور هذه ما اذا كانت القرى من جهة
 ابا الاب كام ابي اب والبعدي من جهة امهات الاب كام ام
 ام الاب وفيها وجهان ارجحهما كما قال العلامة شهاب
 الدين بن الهيثم انها تحجبها قال ومستندى في ترجيح ذلك
 ما قطع به الاكثرون حتى في المحرر والمنهاج ان قرى كلا جهة
 تحجب بعداها انتهى والوجه الثاني انها لا تحجبها بل يشتركان
 في السدس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله
 ترجيحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال
في المذهب الاولى يعني الارزح المفتى به في بعض هذه
 المسائل واما في بعضها فتاقتا كما قررته لك فخر بيان الخلاف

في هذه المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله **فقل**
 ايها الناظر في هذا الكتاب **الحسبي** اي يكفيني من ذكر
 المسائل في اصحاب الفروض او في الجدات ففيمما ذكرته لك كفاية
 للمبتدئ ولا يقتصع عن افادة المنتهي ومن اراد التبحر في ذلك
 فعليه بالكتب المطولة ومنها كتابنا شرح الترتيب **وقد تاهت**
 اي انتصت **قضية الفروض** بين مستحقها وبين كل من على
 ما اردناه **من غير اشكال** اي التماس **ولا غوص**
 اي خفا **فايده** علم مما تقدم ان اصحاب الفروض ثلاثة عشر
 اربعة من الذكور وهم الزوج والاخ للام والاب والجد
 وتسعة من النساء وهم جميع النساء الا المعتقة ولما انقضى الكلام
 على الفروض ومستحقها شرع في العصباء فقال **باب التعصيب**
 مصدر عصب يعصب تعصبا فهو عاصب وتجمع العاصب
 على عصبه وتجمع العصبه على عصبات ويسمى بالعصبه
 الواحد وغيره والعصبه لغة قرابة الرجل لابيئه سموا
 بها لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدار حول
 شئ فقد عصب به ومنه العصايب اي الهائم وقيل سموا
 بها لتقوى بعضهم ببعض من العصب وهو الشد والمنع
 يقال عصب الشئ عصباً بالراس بالوامه شددتها ومنه
 يشد الراس وقيل غير ذلك ومدار هذه المادة على الشدة
 والقوة والاحاطة والعصبه اصطلاحا ما سياتي في قوله
وحق ان ندرج في التعصيب الى اخره اي في الارث به **بكل**
قول موجز مختصر مصيب ليس بخطا **وكل من**
احرز كل المال عند الانقراض **من القرابات** جمع قرابة
 اي الاقارب **او الموالى** من المعتقين وعصبته اجماعا لقوله
 تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير الاخ كالاخ **او كان ما**

وعصبتهم

يفضل بعد الفرض الشامل للواحد وما زاد له اجماعا لقوله عليه الصلوة والسلام الحقوا الفرائض باهلها فهو لاول رجل ذكر **فهو اخو العصوبة** بالنفس **المفصلة** على غيرها من انواع العصوبة وعلى الفرض كما اخترته في شرح الترتيب وهذا تعريف للعاصب بالحكم والتعريف بالحكم دوريه كما هو معلوم عند العقلاء واحكام العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين وترك الثالث وهو انه اذا استغفر فقت الفروض تركه سقط الا اخوة الاشقاء في المشتركة والا الاخت في الكورية وسياتيان وانما ترك المصنف هذا الثالث لانه به من الثاني والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام الا الحكم الاول ثم بعد تعريف العاصب بهذا التعريف المتقدم شرع في عددهم وهم خمسة عشر ولما لم يستوف عدتهم اتى بكاف التمثيل فقال **كالاب والجد** ابى الاب وجد الاب وجد الجد وان علا **والابن عند قربه** وهو ولد الصلب **والبعد** وهو ابن الابن سفل محض الذي ذكره كما تقدم **والاخ** لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق في الفروض **وابن الاخ** لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق في المجمع على انهم من الرجال **والاعمام** لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق ايضا وكاعمام ائمت اعمام ابيه واعمام جده وهكذا **والسيد المفق** **ذوالانعام** بالمفق ذكره كان او انثى وهكذا **ابنهم جميعا** اي بنوا الاعمام وبنوا المفقين وان نزلوا بمحض الذكور قال الشيخ سبط بدر الدين المارديني في شرح الكتاب وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المفق وسكت عن باقي عصنته المتعصبين بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه بانهم دخلوا في قوله سابقا والموالي ولم يذكر المصنف رحمه الله

كما يفرق

قوله في المذكر وهو
وام واحده لام واحده
اشقا او واحدا شقيقا
والكلمة هي نون ولام
وجد واحدا شقيقا
اولاب وهذا ياتي في
المستقر

وان

بيت المال كما لم يذكره سابقا في الاسباب **فايدة** قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى قلنا اضبطوا منها جميعا ان جميعا حال في اللفظ تأكيد في المعنى كانه قال اضبطوا انتم اجمعون وذلك لا يستدعي اجتماعهم على الضبوط في زمان واحد كقولك جا واجمعا انتهى قلنا هنا كانه يقول بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد مجتمعين وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله اعلم وقوله **فكر لهما** **اذكره** اي من الاحكام **سبيها** اي سامعا سمع تقوم وادعان ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فاكثرتارة يستويان او يستوون في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان او يشتركون في المال او ما ابق الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعفي رحمه الله تعالى في بيت واحد حيث قال
فبالجهة التقديم ثم بقربه . وبعدهما التقديم بالقوة اجلاء وذكر المصنف بعضها بقوله **وبالذي** الدرجة **البعدى** وان كان قويا مع الوارث **القريب** اذا كانا من جهة واحدة **في الارث من حظ ولا نصيب** لمحبه بالاقرب منه درجة وان كان ضعيفا كان اخ لاب وابن ابن اخ شقيق فلا شيء للثاني مع الاول اجماعا لكونه ابعد منه درجة وان كان اقوى من الاول وكان ابن ابن وابن ابن وارث لم يدل به وكاب وجد وكان ابن اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق اولاب وكم شقيق او لاب وابن عم شقيق اولاب فلا شيء للثاني مع الاول في جميع هذه الصور لبعد **فايدة** ما هذه حجازية ولذي البعدى خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه جازا ومجرورا من حظ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزايدة لتنصيب العموم وسوغ زيادتها سبق النفي وكون مجرورها نكرة ولا يخفى ما في عطف النصيب على الحظ

بيان
فكنا

بينهما الذكر مثل حظ الانثيين كما سياتي ذلك في باب الجد والاخت
والاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل
حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر
مثل حظ الانثيين وقياس اولاد الابن على اولاد الصلب مع
ما سياتي في باب الجد والاخت ان شاء الله تعالى ولما انتهى
الكلام على القسم الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث
وهو العصبية مع غيره وهوانثان فقال **والاخوات** الشقيقات
اوللاب والمراد الواحدة فاكثرا **ان تكن** اي توجد بنات
واحدة او اكثر او بنات ابن كذلك **فمن** اي الاخوات
معهن اي البنات **معصبات** بفتح الصاد وهذا معنى
قول الفرضيين الاخوات مع البنات معصبات والاصل في
ذلك حديث بن مسعود رضي الله عنه السابق في باب
السدس حيث قال وما بقي فللاخت وهذا بشرط ان لا
يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها ففي عصبه
بالغير لا مع الغير **تتبع** حيث صارت الاخت الشقيقة
عصبه مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتحجب الاخوة
لللاب ذكورا كانوا او اناثا ومن بعدهم من العصبات
وحيث صارت الاخت للاب عصبه مع الغير صارت كالاخ
لللاب فتحجب بن الاخوة ومن بعدهم من العصبات والله اعلم
ولما فهم ما سبق ان جميع الذكور عصبات الا الزوج والاخ
للأم وان جميع النساء صاحبات فرض الا المقتنه صرح بذلك
في السابق قوله **في النساء** كل من طهر بفتح الطاء
اي قطعاً وبضمها اي جميعاً **عصبه** بنفسها **الا** الانثى
التي بنت اي انفت **بعتق الرقية** الرقية من ذكر
او انثى فهي عصبه للشقيق ولمن انتمى اليه بنسب او ولا

ذكر الاول
انما هي
تتبع
جمعاً

على تفصيل

على تفصيل مذکور في الولا سياتي بعضه ان شاء الله تعالى
بنات الاولى ابن الاخ لغير ام كابية الا في مسایل لا يردون
الأم من الثلث الى السدس ولا يعصبون اخواتهم ولا يرثون
مع الجد بخلاف ابايهم وابن الشقيق يسقط في المشركه و
بالاخ للاب وبالاخت شقيقة كانت اولاب اذا صارت
عصبه مع الغير ولا تحجب الاخ للاب بخلاف ابيه وابن الاخ
للاب يسقط بابن الشقيق وبالاخت للاب اذا صارت
عصبه مع الغير ولا تحجب ابن الشقيق بخلاف ابيه والله
اعلم **الثانية** الورثة اربعة اقسام قسم يرث بالفرض وحده
من الجهة التي سمي بها وهو سبعة الام وولداها والجدتان
والزوجان وقسم يرث بالتقصيب وحده كذلك وهم
جميع العصبه بالنفس غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتقصيب اخرى ولا تجمع بينهما ومن ذوات النصف
والثلثين كما سلف وقسم يرث بالفرض مرة وبالتقصيب
مرة وتجمع بينهما مرة وهو الاب والجد فان كلا منهما يرث
السدس مع ابن او ابن ابن وحيث بقي بعد الفروض قدر
السدس من الورث من السدس او لم يبق شيء ويرث بالتقصيب
اذا خلا عن الفرض الوارث من ذكر او انثى وتجمع بين الفرض
والتقصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفصل بعد الفرض
اكثر من السدس وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم
الثالثة قد يجمع في الشخص جهتا تعصب كابن هو
ابن ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواها والاقوى معلوم
من القاعدتين السابقتين في العصبات وقد يجمع في
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المحوسن
وفي وطني الشبهة فيرث باقواها لا يجمع على الارح والقوة

يعال له يد

بأحد أمور ثلاثة الأول تجب أحداها الأخرى كسنت لهن اخت
من أم كان يطا محوسى أمه فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث
بالبنثية الثاني أن تكون أحداها لا تحجب كما أوتيت
هي اخت من أم كان يطا محوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت
الضغرى عن الكسرى فترثها بالأمومة أو عكسه فترثها
بالبنثية الثالث أن تكون أحداها أقل حجبا لجدة أم أم
هي اخت من أب كان يطا محوسى بنته فتلد بنتا ثم يطا الثانية
فتلد بنتا ثم يموت السفلى عن العليا بعد موت الوسطى
والأب فترثها بالجد ودة دون الاختية فلو كانت
الحجة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة لأن يموت السفلى
في المثال الأخير عن الوسطى والعليا فترث العليا بالاختية
والوسطى بالأمومة وقد يجتمع في الشخص حصتا فرض
وتعصيب كأن عم هو أخ لام أو زوج فترث بهما حيث
امكن والله أعلم ولما اتفق الكلام على العصبات
أردف ذلك باب الحجب مع أن بعضه قد سبق في الفصا
فقال **باب الحجب** وهو لغة المنع واصطلاحا من قام
به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أفر حظيه
وهو قسمان حجب بالأوصاف وهي أنواع السابقة وحجب
بالأشخاص وهو المراد عند الإطلاق وهو المقصود بالترجمة
وهو قسمان حجب نقصان وهو سبعة أنواع ذكرتها
في شرح الترتيب منها الامتثال من فرض إلى فرض أقل منه
حجب الزوج من نصف الزوج ويعلم أكثرها مما سبق وما سباني
للتأمل وحجب مان وقد سبق بعضه في العصبات وذكر
هنا شيئا منه مقدما حجب الأصول فقال **والجد محبوب**
عن الميراث بالأب لأنه أدلى به وقوله **أحواله** أي الأب

أولها

أو الجد **الثلاث** يشير به إلى الأحوال الثلاثة التي ذكرتها من
الأول بالفرض أو التعصيب **وتسقط الجدات من كل جهة**
أي من جهة الأم أو من جهة الأب **بالأم** أي التي من جهة
الأم فلا ولا يصابها وأما التي من جهة الأب فلو كان الأم أقرب
من يوث بالأمومة **فانقصه** أي ما ذكرته لك **وتيسر ما أشبهه**
فيجب كل جد قريب كل جد أبعد منه لادلايه به وتحجب الجدات
بعضهن بعضا على التفصيل السابق وتحجب كل من الأب
أو الجد الحدة التي تدل به دون غيرها **وهكذا يستطابن**
الأبن وبنت الأبن بالأبن وكذلك ابن ابن وبنت
ابن نازلين بابن ابن أقرب **فلا تبغ** أي تطلب عن هذا
الحكم الصحيح المجمع عليه **مفدلا** أي الرخص باطل بأن تترث
ابن الأبن مع ابن **وتسقط الأخوة** سواء كانوا أشقاء أو لأب
أو لأم وسواء كانوا ذكورا أو إناثا أو خناثا **بالبنين** والمراد
الواحد فأكثر كما هو معلوم وسيصرح به في باب الأبن **وبالأب**
الأدنى دون الأعلى وهو الجد **كمار وبنادك**
في معنى ما ورد في القرآن العز بن فان الكلالة من لم يخلق
ولدا ولا والدا أو كمار وبنادك ما يودى إلى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله فابقي فلا ولي رجل
ذكر ولا مشك إن كلام من الأبن والأب وكذا ابن الأبن
أو من الأخوة أو كمار وبنادك عن الفقهاء والفرضيين
وغيرهم فانه مجمع عليه ولما كان الأبن حقيقة خاصا بابن
الصلب وكان ابن الأبن كالأبن في حجب الأخوة إجماعا صرح
بذلك بقوله **أوين البنين كيف كانوا** أي على حال
حالة كانوا من قريب أو بعد ولما كان من المعلوم أنه ليس المراد
بني البنين وكذا بالبنين في حجب الأخوة المجمع بل الواحد

أولها

مبلا

والجماعة في ذلك سواء صرح بذلك بقوله **سواء** اي سواء فيه
اي الحكم المذكور وهو حب الاخوة **بمع الجمع** الصادق باثنين
فما زاد **والوحدان** جمع واحد فلا تظن الجمع شرطا ولما كان
الاخوة للام محبوبين من محب به الاشتغال وزيادة على ذلك
صرح بالزيادة بقوله **ويفضل ابن الام** وكذا ثبت الام
وهي الاخ والاخت للام **بالاستقطاء** اي المحب **بالمجد فانهم**
اي ذلك فمنها **على احتياط** ويقين لا على شك وتردد
وبالبنات الواحدة فاكثروا **بنات الابن** كذلك كما
صرح به بقوله **جمعا ووحدا** من البنات وبنات الابن
فقد لي ردي من هذا العلم المتفق عليه ومن غيره فخلص
ان الاخوة للام محبوبون بسنة بالابن وابن الابن والبنات
وبنت الابن والاب والجد اجماعا لانه الكلاله الاولى لان
الكلالة من لم يخلق وكذا اولادها وقد فيها غير ذلك مما
ذكرته في شرح الترتيب لكن خصص الكلاله الام والجد
فلا يجبان ولد الام بالاجماع **ثم بنات الابن** الواحدة فاكثروا
يستقطن متى حاز البنات **الثلاثين** **بافتي** لمفهوم قول ابن
مسعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنت ابن واخت
حيث قال للبنت النصف وللبنت الابن السدس تكمله الثلاثين
واخبر ان ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم والغني في
الاصل الشاب او العتي **الا اذا عصبت الذكر من**
ولد الابن وهو القربى المبارك سواء كان في درجة بنت
الابن او انزل منها لا احتياجا اليه **على ما ذكرنا** اي الفرضيون
وقدمته في باب التعصيب خلافا لابن مسعود رضي
الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر
خاصة واستقطب بنات الابن **تتمه** ما قلناه في بنت

الابن

الابن مع بنتي الصلب بجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستفرد
الثلاثين من بنات الابن العاليات كينت ابن ابن مع بنتي ابن
وكينت وبنت ابن وبنت ابن ابن وكينت ابن وبنت ابن ابن
وبنت ابن ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا
اذا كان معها في درجة او اسفل منها ابن ابن فيعصبها
كما سبقت الاشارة لذلك والله اعلم **ومثلها**
اي مثل البنات **الاخوات اللواتي يدلين بالقرب من**
الجهات اي جهات الاب والام وهن الاخوات الشقيقات
اذا اخذن فرصهن وافيا وهو الثلثان بان كن شنتين
او اكثر **استقطن اولاد الاب** وهن الاخوات للاب
سواء الواحدة والاكثر وفي قوله **البواكيا** ايما الى انهن
لم يحصل لهن الا البكاء على الميت فقط **وان يكن اخ لهن**
اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب **حاضر** معهن
عصبتن واقتسما او اقتسما الباقي بعد الفرض للذكر
مثل حظ الانثيين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث
جعل الباقي للاخ للاب والاخت للاب وقوله **باطنا وظاهرا**
فيه ايما الى ان ذلك حكم بالحق لنقوده ظاهرا وباطنا ولما
كانت الاخوات للاب لهن كبنات الابن في جميع الاحكام
لان بنت الابن يعصبها من هو انزل منها اذ لم يكن لها
في الثلثين شيء ولا كذلك الاخت للاب فانه لا يعصبها
الا اخ للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت اليه
صرح بذلك في ضمن حكم عام فقال **فليس ابن الاخ** وابنته
وان نزل سواء كان شقيقا او لاب **بالمعصب من مثله**
من بنات الاخ لا ينص من ذوي الارحام **اولوقته** **بافتي**
النسب من بنات الاخ كذلك او من الاخوات المحتاجات

دون

منهم زيد ابن ثابت رضي الله عنه في أشهر الروايتين عنه وذهب
 إليه الإمام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الشافعي
 رضي الله عنه الذي قطع به الاحتجاب رحمه الله وهو الذي ذكره
 المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قبله من ابن الخطاب رضي الله
 عنه بقوله **فاجعلهم** أي الأخوة الأشقاء والأخوة للأم **كلم**
 أخوة لام **واقول** **أبام** **جرا** أي كجرا ملق في **أبام** أي الجرا
 حتى كان الجميع أخوة للأم بالنسبة لنفسه الثلث بينهم فقط
 لأن كل الوجوه كما قال **واقسم على الأخوة** الجميع الأشقاء
 والذين للأم فقط **ثلاث التركة** بينهم بالسوية فلو كان
 مع الأشقاء فيها انثى أخذت كواحد من الذكور **فصده**
المسيلة المشتركة المشهورة من زمن الصحابة رضي
 الله عنهم إلى هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما
 ذكر من هذه الأركان الأربعة وهي زوج وذو سدس من أم
 أو جدة وأثنان فأكثر من أولاد الأم وعصبة شقيق
 ومختار زاركناه وتوجب به كل من المدايين والمعايات بها
 مذكور في المطولات ومنها كتبنا شرح الترتيب
تنبيه إنما قلت بالنسبة لنفسه الثلث فقط
 لئلا يرد ما لو كان معهم اخت أو أخوات لأب فانهن
 يشقطن بالعصبة الشقيقة فلا يفرض للأخت للاب النصف
 وتقول لتسعة أو لأخوات للاب الثلثان وتقول
 لعشرة كما توجبهم بعضهم وهو توههم باطلا والله أعلم
 ثم شرع المصنف في شيء من أحكام الجد والأخوة وفاء بوعده
 السابق فقال **باب الجد والأخوة** أي من الأبوين أو من
 أب فقط سواء كان أحد المصنفين منهما مفردا عن
 الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثر من الذكور

بالعصبة

أومن

أومن الأناث أو منهما والمراد أيضا حكمه معهم وحكمهم معه
 أما حكمه مفردا عنهم وحكمهم مفردا برحمته فقد تقدم والحكم إن
 الجد والأخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولأمن السنة وإنما
 ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الإمام أبي بكر الصديق
 رضي الله تعالى عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
 والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كابى حنيفة والزهري وابن
 شريح وابن اللبان وغيرهم رحمه الله أن الجد كالأب فيجب
 الأخوة مطلقا وهذا هو المفتى به عند الحنفية ومذهب
 الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزيد ابن ثابت وابن
 مسعود رضي الله عنهم أنهم يرتبون معه على تفصيل وخلاف
 ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل
 من الفريقين ومذهب الإمام زيد رضي الله عنه هو مذهب
 الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله
 عنهم ووافقه محمد وأبو يوسف والمجهور رحمه الله وهو
 ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال **وبتدي الآن ما اردنا**
إيراده في الجد والأخوة لأن الأم فقط **أذ وعدنا** في باب الفروض
 حيث قال وحكم وحكمهم سياتي **فالق خو ما أقول** **السبع**
 أي اسمع سمع تفهم وأذعان **واجمع** في ذهنك **حواشي** أي
 أطراف **الكلمات** جمع كلمة وهي القول المفرد **جمعا** مصدر
 موكد والمراد أنك تصنف لما يورده من العبارات في الجد
 والأخوة ولجمع أول الكلام وآخره وتفصيله وأجمله وتخصيم
 بذكره اهتماما ما زيدا عسى أن تظفر ببعض المراد وإنما قدّم
 هذا الكلام لأن باب الجد والأخوة خطر صعب المرام فليقد كان
 السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جوا فغن علي
 رضي الله عنه أنه قال من سره أن يفهم جرائمهم فليقص

عنهم

وهو الصعب

بين الجد والاختوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عظيم
وأركاننا من الجد لأختة ولا يشاء وورد عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه لما طعن ابنه أبا بكر في تولوه وحضرته الوفاة قال
احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجد شيئا ولا أقول في
الكلالة شيئا ولا أؤلو عليكم أحدا إذا تقررت ذلك فلترجع
إلى كلام المولى رحمه الله بقوله **واعلم بان الجد** أي مع الاختوة
ذو أي صاحب **أحوال** باعتبارات فباعتبار أهل الفرض
معهم وجود أو عدم أحالان وباعتبار مالهم من المقاسمة
والثالث وغيرهما خمسة أحوال وباعتبار ما يتصور في تلك
الأحوال الخمسة عشرة أحوال وباعتبار إفراد أحد الصنفين
معهم واجتماعهما معه أربعة أحوال **أنبك** أي أخبرك
عنهم أي عن تلك الأحوال أما تصرحنا وأما ضمتنا من تقاريع
الكلام **على التوال** أي ولا يحسب الحاجة **يقاسم الاختوة فيهن**
أي في تلك الأحوال والمراد أن المقاسمة في تعدد تلك الأحوال
ومن جهاتها المقاسمة المذكورة **أذا لم يعد القسم عليه**
بالأذى أي بالنزول الحاصل بالنقص عما سبذ كره سواء كان
معهم صاحب فرض أم لا وبيان ذلك أما أن لا يكون مع الجد
والاختوة صاحب فرض وأما أن يكون فإن لم يكن معهم صاحب
فرض فله خبر الأمرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال **فتارة**
ياخذ ثلثا كاملا أن كان **بالقسمه عنه** أي عن الثلث
تازلا وذلك في صور غير مخصصة منها جد وأخوان وأخت
فإن لم يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة أحظ وذلك في خمس
صور ضابطها أن تكون الاختوة أقل من مثليه وهي جد وأخ
جد وأخت جد وأختان جد وثلث أخوات جد وأخ وأخت
أو كانت المقاسمة والثلث سببين وذلك في ثلاث صور وهي جد

ان الذي

مكتبة المصنفين
المكتبة المركزية
في قسم المخطوطات

واخوان

وأخوان جد وأخ وأختان جد وأربع أخوات فإنه يقام الاختوة إذا
كما علم من كلامه السابق فظاهر كلامه اختيار التقدير بالمقاسمة حيث
استوى الأمران وهو أحد أقوال ثلاثة ذكرتها في شرح الترتيب
وهذا كله **أن لم يكن ثم** أي هناك مع الجد والاختوة **ذو سهام**
أي أصحاب فرض من الزوجين والام والجدتين والبت وبنات الابن
تاتبع بايضاحي لك الأحكام **عن استيفاهي** أي عن طلب
الفهم مني بطلب زيادة الايضاح فإني قد أوضحتها الايضاح
المحتاج اليه وسياتي معنى القناعة وشي مما ورد فيها **تنبيه**
مأذ كره من المقاسمة والثلث حالان من الأحوال الخمسة
التي أشرت إليها أول الباب يبقى ثلاثة أحوال ستذكر
فيها إذا كان معهم صاحب فرض ويرجع الحالان كما تقدم
الثلثة أحوال من عشرة وهي تعين المقاسمة وتعين الثلث
واستوى الأمرين يبقى سبعة سياتي أن شاء الله تعالى فيما إذا
كان معهم صاحب فرض والله أعلم إذا تقررت ذلك فقد ذكر
حكم ما إذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة أحوال وهي المقاسمة
وثلث الباقي وسدس جميع المال وهي تكملة الأحوال الخمسة
بقوله **وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوي** أي أصحاب
الفروض جمع فرض ونقدم تعريفه في باب الفروض أنفا
والأرزاق جمع رزق وهو ما ينفع ولو عمر ما عند أهل السنة
والمراد رزق مخصوص وهو الأثر بالفرض أيضا فهذا هو
الحال الأول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره بقوله
هذا إذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذاك أي عن
ثلث الباقي **بالمزاجه** في القسمة لكثرة الاختوة فإن لم
تنقصه المقاسمة لكونها أحظ من ثلث الباقي ومن سدس
الجميع فهي له أو مساوية لهما أو لأحدهما فهي له أيضا على ما

وتقدم من باب
الفروض

تقتضيه عبارته سابقا ولاحقا من معنى قوله **ذاكر الحال الثالث**
وتارة ياخذ سدس المال وليس عنه ثلث لا سيما الحقيقة
بحال من الأحوال فإن كانت المقاسة أو ثلث الباقي ينقص
 فيها عن السدس فالسدس له فإن ساواه ثلث الباقي فكذلك
 فقل ما قورته في كلامه مسبعة أحوال وهي إما أن يتعين له ثلث
 الباقي في خوام وجد وخمسة أخوة وإما أن يتعين له المقاسمة
 في خوز زوج وجد واخ وإما أن يتعين له السدس في خوز زوج
 وام وجد وأخوين وإما أن تستوي له المقاسمة وثلث الباقي
 في خوام وجد وأخوين وإما أن تستوي له المقاسمة والسدس
 في خوز زوج وجدة وجد واخ وإما أن يستوي له السدس
 وثلث الباقي في خوز زوج وجد وثلاثة أخوة وإما أن تستوي
 له الأمور الثلاثة في خوز زوج وجد وأخوين فهذه الأحوال
 السبعة مع ذى الفرض تمت بها الأحوال العشرة وحيث
 استوى الأمران أو الأمور الثلاثة في الباقي في التغير الأقوال
 الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها **فايدة** هذا كله حيث
 بقي بعد الفرض أكثر من السدس فإن بقي قدر السدس كسبتين
 وام وجد وأخوه أو دون السدس كزوج وبنتين وجد وأخوه
 أو لم يبق شيء كسبتين وزوج وام وجد وأخوه فالحمد
 للسدس ويعال أو زاد في القول أن احتيج إلى ذلك وتسقط
 الأخوة إلا الأخت في الأكدرية وستأتي وحيث أخذ سدسا
 عاقلًا كله أو بعضه فالسدس إذا كان يكون أسما لأحقيقة
 كما أشرت إلى ذلك انفا والله اعلم **وهو أي الجدة مع الأناث**
 من الأخوة **عند القسم** أي المقاسمة بينهم وبينه
مثل أخ فيما ذكره بقوله **في سهمه** من كونه متركضا
 الأنثيين **والحكم** من كون الأخت تصير معه عصبة بالفتن

طالوت

كما أشرت إلى ذلك سابقا في باب التقصيب لا في جميع الأحكام
 فلهذا قال **الامع الام فلا يحجبها** بإيضاحه إلى الأخت
 لأنه ليس باخ **بل ثلث المال لها يحجبها** كاملا ولأنه
 ليس معها عدد من الأخوة ففي زوجة وام وجد وأخت
 للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين الجد والأخت
 مقاسمة له مثلا مالها وفي المسئلة المسألة بالحرفا تحرف
 أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها أولان الأقول خرجتها
 بكثرة وهي أم وجد وأخت لغير أم للام الثلث والباقي بين
 الجد والأخت اثلا فاله مثلا مالها فاصلا ثلاثة وتصح من
 تسعة للام ثلاثة وللجد أربعة وللأخت اثنتان وهذا مذهب
 زيد بن ثابت رضي الله عنه فهو مذهب الأئمة الثلاثة
 ورحمهم الله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 فللأم الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت وهو مذهب الإمام
 أبي حنيفة وفيها أقوال كثيرة ذكرتها مع القابضها
 وهي عشرة وما يتفرع عليها في شرح الترتيب وأنت فيه بالجب
 الحجاب وجميع ما ذكره من أول الباب إلى هنا فيما إذا كان معه أحد
 الضنفين سواء كان معهم صاحب فرض أم لا ثم ذكر ما إذا
 اجتمع معه الصنفان سواء كان معهم صاحب فرض أيضا أم لا
 وهو باب العادة وبه تم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا
واحسب من الأب فقط وهم الأخوة للاب مع الأشق
لذي أي عند **الأعداد** أي عند الأخوة الأشق الأخوة للاب
 في المقاسمة على الجد لينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في
 ثمانية وستين مسألة ذكرتها في شرح الترتيب والفارسية
وارقن أي أترك **بن الأم** فقط وهم الأخوة للام مع **الأجداد**
 جميعهم بالجد كما تقدم في باب الحجب وإنما أعاده استطرادا أو

أي الامع

هنا

لتكلمة البيت وليس من هذا الحكم **واحكم على الاخوة** اي الاشقا
وللاب اي احكم بينهم **بعد العدة** المذكور **كالحكم** اي شئ
حكى **فيهم عند فقد الجد** وذلك انه اذا كان في الاشقاء
ذكر فلا شئ للاخوة للاب لجد واخ شقيق واخ لاب
فالاخ الشقيق بعد الاخ للاب على الجد فيستوي للجد اذا
المقاسمة والتثلث فاذا اخذ الجد حظه وهو ثلث المال بقي
الثلثان فاحدهما الاخ الشقيق ولا شئ للاخ للاب وكذا
وجد واخ شقيق واخ لاب فللزوجة الربع وبعد الاخ الشقيق
الاخ للاب على الجد فاحدهما ثلث الباقي لا يتوابع مع
المقاسمة وهو ربع ايضا يعني نصف المال ياخذه الشقيق ولا
شئ للاخ للاب وان لم يكن في الاشقاء ذكر فان كانتا شقيقتين
فلهما الى الثلثين ولو فضل شئ لكان للاخوة للاب
لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجد والغرض ان كان
شئ فلا شئ للاخوة للاب مع الشقيقتين ففي جد وشقيقتين
واخ لاب يستوي للجد والمقاسمة والتثلث فله ثلث
المال والباقي للشقيقتين لانه ثلثان ولا شئ للاخ
لللاب وان كانت شقيقة واحدة فلهما الى النصف فان بقي
بعد حصة الجد والغرض ان كان نصف المال او اقل فهو
للاخت الشقيقة ولا شئ للاخوة للاب كزوجة وجد
وشقيقة واخوين لاب فللزوجة الربع والاحظ للجد
ثلث الباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال
فتنفرد به الشقيقة ولا شئ للاخوين للاب وكزوج
وجد واخت شقيقة واخوين لاب فللزوجة النصف
ثلاثة وللجد السدس وثلث الباقي سهم من ستة ويبقى
اثنان من ستة هما اقل من نصف **نصف** الشقيقة ولا شئ

المال

للأخوين

للأخوين لاب وان بقي بعد حصة الجد والغرض ان كان اكثر من
نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب وذلك
في صورتين ما ذكرته في شرح الترتيب او ثمانية على ما
ذكرته في شرح الغارضية تبعاً لابن القيم رحمه الله وذكرته
في شرح الترتيب ايضا الخلاق في ان النصف الذي تاخذه هل هو
بالفرض او بالتعصيب فمن الصور التي يبقى فيها الولد الاب
شئ الزيدات الاربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة واخ لاب
والعشرية وهي جد وشقيقة واختان لاب ومختصرة زيد
وهي ام وجد وشقيقة واخ واخت لاب وتسعينية زيد
وهي ام وجد وشقيقة واخوان واخت لاب ولما كان من
الاتحكام السابقة في الجد انه حيث بقي بعد الغرض قدر السدس
اخذة للجد وسقطت الاخوة الا الاخت في الاكورية ومنها
انه لا يفرض للاخت مع الجد في غير مسائل الواردة على نزاع بينهما
الا الاخت في الاكورية ولما كان من احكام الواصب انه اذا استوفت
الغرض والتركة سقط الواصب الا الاخت في الاكورية اعقب
باب الجد والاخوة بيانها لكونها منه بقوله **والاخت**
شقيقة كانت اولاد **لا فرض مع الجد لها في غير مسائل**
المعادة **فيما عدا مسئلة كملها زوج وام وها اي الزوج**
والام تمامها مع الجد والاخت اوها اي الجد والاخت تمامها
مع الزوج والام باركانها اربعة زوج وام وجد واخت شقيقة
اولاد **فاعلم فخرامة علامها** اي عالمها واتى بصيغة
المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل العالم مشهور وتقدم شئ
مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة وما ورد في فضل
العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل
على ادناكم ان الله وملائكته واهل السموات والارضين

حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير
رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي امامة
رضي الله عنه **تعرف** هذه المسئلة **باصاح** بالترقيم بالكسر
على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر اي يا صاحب
بالاكدرية لوجه كثيره ذكرتها في شرح الترتيب
منها كونها كدورت على زيد مذهب **وهي** اي هذه الاكدرية
بان تعرفها حريه اي حقيقة بذلك قللزوج النصف
وللام الثلث فاصلها من ستة للزوج ثلاثة وللام اثلاث
ويبقى واحد وهو قد رالسدس فاحذه الحد فكان مقتضى ما سبق
ان تسقط الاخت وهو مذهب الكنفية واماذ صينا كالمالكية
والحنابلة تبعوا لزيد رضي الله عنه ما ذكره بقوله **في فرض النصف**
لها اي الاخت وهو ثلاثة من ستة **والسدس له** اي
الحد وهو واحد من الستة **حتى تعول المسئلة بالفروض**
المجمله اي المجتمعة الى تسعة للزوج ثلاثة وللام اثلاث وللحد
واحد وللاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت
بما فرض لها لزادت على الحد ردت بعد الفرض الى التعصيب
بالحد فيضم حصته لخصتها ويقتسمان الاربوع بينهما اثلاث
للكرم مثل حظ الانثيين فلهذا قال **ثم يعودان** اي
للحد والاخت الى **المقاسمة** بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
كما مضى في قوله وهو مع الاناث عند القسم مثل اخ في
سهمه والحكم **فاحفظها** اي ما ذكرته لك فكل حافظا مامرا
واشكرنا لله بالدعائه او بذكره بالجميل او بغير ذلك لانه
قد صنع لك معروفا ينظمه لك الاحكام ويبينها فرحمه الله
رحمة واسعة وقد روى الترمذي وغيره عن امامة بن زيد
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع

اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الشارة
قال الترمذي رحمه الله حديث حسن غريب وروى البيهقي
رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم **ممنوع اليه معروفا فليكرمه فان لم يستطع فليذكره** ثبت
ذكره فقد شكره **فايدة** قد قلنا انه ينضم حصته لخصتها
ويقتسمان ذلك اثلاثا فتجوز حصتيهما اربعة او اذا اقتسمتا
على ثلاثة عدد ونسبهما كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب
ثلاثة في تسعة فتصير من تسعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلث
تسعة هي ثلث المال وللام اثلاث في ثلاثة ستة هي ثلث
الباقى وللحد والاخت اربعة في ثلاثة باثنى عشر فللاخت
اربعة هي ثلث باقى الباقي وللحد ثمانية هي الباقي فلهذا
يلغى بها فيقال خلق اربعة من الورثة فوث احد ثم ثلث المال
والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي وقد ذكرت في شرح
الترتيب شيئا من المعانيات بها ومختار اركانها والاقوال فيها
وغرد ذلك فراجع فيه والله اعلم ولما انقضى المصنف رحمه الله تعالى
الكلام على شيء من المسائل الفقضية شرع في المسائل الحسابية
فقال **باب الحساب** اي حساب الغرايض وهو تاصيل
المسئلة وتضميمها لاعلم الحساب المعروف مع انه لا بد من معرفة
لمن يريد اتقان علم الغرايض كما قاله الشيخ بدر الدين بسط
المازدي رضي الله عنه في شرح هذا الكتاب **وان ترد معرفة**
الحساب اي حساب الغرايض المعهود **لتصدي فيه**
اي الحساب المذكور **الى الصواب** وهو خلا والخطا وتعرف
القسم للتركات **والتفصيلة** بين الورثة **وتعرف التجميع**
والتاصيل للمسائل فان قسم التركات تنبني على ذلك
وتتجهج المسئلة هو قل عدد يتبقى منه نصيب كل واحد

من الورثة صحهما واصلا هو مخرج فرضها او فروضها ان كان فيها
فرض فاكثرا اما اذا تخفضت الورثة كالم عصباء فعدد
رؤسهم اصل المسئلة مع فرض كل ذكر يات ثلثين ان كان فيهم
انثى ومنه تصح ايضا وهذا في غير الولاء اما فيه فان تساوا
وكذلك والا فلي حسب الحصص ولما كان التصحيح مينا
على التاصيل قبله قدم التاصيل فقال **فاستخرج الاصول**
في المسائل التي فيها فرض **ولا تكن عن حفظها اي اصول**
المسائل **بذاهل** اي متناس او متشاكل يقال ذهبت الشئ
وذهبت عنه بالغ والى كسر تناسبه **فانهن** اي اصول المسائل
المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنتان وثلاثة واربع
وسبعة وثمانية واثنى عشر واربع وعشرون واما المختلف
فيها فثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان
الا في باب كى الحد والاخوة والواج ايضا اصلان لا يتغيرا حيث
وجه ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسمان قسم
يعول وقسم لا يعول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة منهن**
اي الاصول المذكورة وهي الستة والاثنا عشر والاربع
والعشرون **قد تعول** وقد لا تعول والعول زيادة في السهام
ويلزمه النقص في الانصاف وفي بعض النسخ بدل هذا البيت
قوله وهي اذ فصل فيها القول ثلاثة يدخل فيها العول وما
وقع عليه الحل او لم يتصرحه بان جملة الاصول سبعة وذكر
القسم الثاني بقوله **وبعدها** اي الثلاثة المذكورة والمراد
بعدها في الذكر والافلا ترتيب بين القسمين **اربعة تبار**
وهي الاثنان والثلاثة والاربع والثمانية **لا عول بعروها**
اي يعترضها اي يغشاها وينزل بها يقال اعتراني الامر عشرين
ونزل بي **ولا انشلام** اي كسر وخلل يقال شلم الشئ ثلما

كسر

كسره والثلث الخلل من الحايطة وغيره ولما كان العول لكونه
يؤدي الى نقص كل ذي فرض من فرضه جعله كالخلل الذي يدخل
على المسائل ويعترضها اي ينزل بها وقد بدأ بالمسائل التي تقول
واولها الستة ولها صور تشتمل على مسائل كثيرة منها
ما ذكره بقوله **فالسدس** وحده كجدة وعم اومع النصف
كجدة وبنت وعم اومع الثلث كام واخوين لام وعم اومع سدس
اخر كجدة واخ لام وعم اومع ثلثين كام وبنتين وعم اومع
نصف كام واخت شقيقة واخوين لام اومع نصف وسدس
اخر كمنت وبنت ابن وام وعم اومع نصف وسدس ثالث
كام وثلاث اخوات متفرقات اومع ثلثين وسدس اخر كام
واختين شقيقتين واخت لام **من ستة اسم يرى**
فجميع هذه الصور اصلها من ستة لا يخرج السدس وما عداه
فمنها ذكر معه فخرج د اخل في الستة فيكتفي بها لان المقدار
يكتفي باكبرها كما ساقى وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث
كزوج وام وعم للمباينة بين مخرج النصف والثلث ومسطح اثنين
وثلاثة ما ذكره جميع ما فرضته من الصور لا عول فيها بل هي في
بعض الصور ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عادلة
وهي التي لم اذكر فيها وساقى ما فيه العول ان شاء الله تعالى
اعلم ان الستة قد تكون من فرض واحد وقد تكون من فرضين
او اكثر كما ظهر لك في التمثيل واما الاثنا عشر والاربع
والعشرون الاثنيان فلا يكونان الا من فرضين فاكثروا وقد ذكر
الاثنى عشر بقوله **والثالث** **والربع** كزوجة وام
واخوين لام وعم **من اثني عشر** لان الثلاثة مخرج الثلث
والاربعة مخرج الربع متباينان ومسطحها اثني عشر وكذا
اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوجة واختين شقيقتين

وسدس

نام

خاتمة

وعم او الربع مع السدس كزوجة وجدة وعم وهو معنى قوله في بعض
 النسخ والسدس والربع من اثني عشر او الربع مع النصف والسدس
 كزوج وبنت وبنت ابن وعم وفي جميع هذه الصور هي ناقصة
 ولا يكون في الاثني عشر صورة عادلة اصلا وستاتي الصور التي
 فيها عايلة ثم ذكر الاربع والعشرين بقوله **والثمن انهم**
اليه السدس كزوجة وام وابن او الثلثان كزوجة وبنتين
 وابن ابن او النصف والسدس كزوجة وبنت وبنت ابن وعم او
 الثلثان والسدس كزوجة وبنتين وام وعم **فاصله**
الصادق فيه الحدس اي الظن والتحسين **اربعة تتعطا**
 اي في النطق بها **عشرون يعرفها** اي الاربع والعشرين المذكورة
الحساب جمع حاسب **اجمعون** تأكيد وانما كانت هذه
 المسائل من اربعة وعشرين لان محرجي الثمن والسدس متوافقان
 بالنصف وحاصل ضرب نصف الثمانية في الستة او نصف
 الستة في الثمانية ما ذكر وكذا فيما اذا مضى للسدس شيء
 مما ذكر لان محرجه داخل في محرج السدس واما الثمن
 والثلثان فقط فلان محرجيهما متباينان ولا يتصوران
 مجتمعين مع الثلث ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربع والعشرين
 في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادلة وستاتي الصور
 التي هي فيها عايلة ولما انقضى الكلام على شيء من صور هذه الا
 صول الثلاثة بغير عول شرع في ذكر عولها وما يعول اليه
 كل منها فقال **فهذه الثلاثة الاصول الستة والاثني**
عشر والاربع والعشرون ان كثرت فروضها
 حتى تراجت فيها **تعول اجماعا** قبل اظهار ابن عباس رضي
 الله عنهما الخلاف في ذلك **فتبلغ الستة** في عولها من سبعة
 على التوالي **عقد العشرة** فتعول سبعة ولثمانية ولشعة

والعشرة ثم كما قال الحساب عقد مفرد وفي كلامه ايما لذلك
 فتعول لسبعة كزوج واختين شقيقتين او لاب
 وهذه هي اول فريضة عالت في الاسلام كما قيل ومشت
 عليه في شرح الترتيب ولثمانية كما باهلة وهي زوج وام واخت
 شقيقة او لاب وقيل ايضا انها اول فريضة عالت في الاسلام
 وقيل ان المأهله لقب لكل عايلة ولتسعة كزوج وثلاث
 اخوات متفرقات وام وكافرا وهي زوج واختان لام كما
 او شقيقة واختان لابوين او لاب ولعشرة **في صورة مفرقة** بين
 الغرضين **مشهورة** بينهم تلقت بام الفروع لكثرة ما
 فرخت في العول وهي زوج وام واختان لام واختان شقيقتان
 او لاب وقال بعضهم ان ام الفروع لقب لكل عايلة الى عشرة
 كزوج وام واخوين ام وام واخت شقيقة واخت لام **وتنقص**
التي تليها التي تلي الستة **في الاثر** وهي الاثني عشر **في**
القول افرادا الى سبعة عشر فتعول ثلاث عولات
 على التوالي افرادا لثلاثة عشر وخمسة عشر ولسبعة
 عشر فتعول الى ثلاثة عشر كزوجة واختين شقيقتين
 وام والى خمسة عشر كبنيتين وزوج وابوين والى سبعة
 عشر كثلاث زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثلاث
 اخوات شقيقتا او لاب فمن سبعة عشر امرأة وعالت المسئلة
 لسبعة عشر واذا عالت التركيبة فيها سبعة عشر دينارا اخذت
 كل اثني دينار فلذا تلقت بام الفروع بالجيم وبام الازم وبالسبعة
 عشريه وبالدينارية الصغرى **والفرد الثالث** من الاصول
 التي تعول وهو الاربع والعشرون **قد يعول بثمنه**
 لسبعة وعشرين كالمعبريه وهي زوجة وابوان وابنتان وقد
 لا يعول كما تقدم تصويبه وكذلك ما قبله من الاصلين الاخيرين

لكن لما كان هذا الاصل عوله مرة واحدة دون ما سبق عثر بقدر
التي تلي التقليل في المضارع ولذلك تسمى بالبخلة لانها جلت
بالقول واذا علمت ما سبق **فاجعل ما اقول** في حكم القول
واقض به وامده للطلبه فانه امر استقر الاجماع وعمل الف
ضيق عليه او اعلم بما قلته لك او ما اقوله في هذا الكتاب
من المسائل الفقهية وما يتبعها من الاعمال الحسابية فانه
مذهب الامام زيد ابن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه
اكثر الامة ولما انفي الكلام على الاصول الثلاثة التي تقول
شرع في الاربعة التي لا تقول واؤلها الاثنان فقال **والنصف**
والباقي كزوج او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة او اخت
لاب وعم فاصلها اثنان وهي اذا كان ناقصه **او النصفان**
كزوج واخت شقيقة او لاب فاصلها من اثنين اذا كان
عادله وتسمى هاتان المسئلتان بالنصفتين واليتيمين
تشبههما بهما بالدرة البتية التي لا نظير لها لانه ليس في
الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالفرض الا
هاتين المسئلتين وقوله **اصلها** اي النصف وما بقي او
النصفان **في الحكم** الثابت بين الفرضيين **اثنان**
لان مخرج النصف من اثنين في الاولى والاثنان مخرج
النصف والنصف في الثانية فتم اثنان والمساثلان يكتفي
بأحدهما والاصل الثاني مما لا يقول وقد ذكره بقوله
والثلث فقط كام وعم والثلثان فقط كبنتين وعم
وهي اذا كان فيها ناقصه والثلث والثلثان كاختين
لام واختين شقيقتين او لاب وهي اذا كان عادله **من**
ثلاثة يكون اصلها لان مخرج الثلث او الثلثين
ثلاثة وفي اجتماعهما مخرجهما تماثلان واحد هما ثلاثة

اذها

الثلثان

هو
اي احد الجزئين

هو اصلها والاصل الثالث مما لا يقول الاربعة وقد ذكره
بقوله **والربع** فقط كزوجة وعم او زوج وابن او معه
نصف كزوج وبنت وعم او زوجة واخت شقيقة او لاب
وعم او معه ثلث الباقي كزوجة وابوين **من اربعة صنون**
من السنن والسنة الطريقة اي كون الربع من اربعة
طريق مذكور عند الحساب في خارج الكسور وهي
ان يخرج الكسر المفرد سميته الا النصف فخرجه اثنان فالربع
سميته الاربعة معني فخرجه فان كان معه النصف فخرجه داخل
في فخرجه وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه في
شرح التحفة **والثمن ان كان** اي وجد وحده كزوجة
وابت او كان معه نصف كزوجة وبنت وعم **فمن ثمانية**
اصلها ولا يكون كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصا
فهذه الاصول الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة وا
لثمانية **هي الاصول الثمانية** في الذكر وهي لا يدخل
القول عليها بل هي اماملة زمة للنقص وذلك الاربعة
والثمانية واما ناقصه او عادله وذلك الاثنان والثلاثة
كما قدمت الاشارة لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك في
اصول المسائل وغيرها ثم **اسلك النصح فيها** اي في
جميع الاصول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سياتي
واسم مصحها بين الورثة على ما سياتي **فايدة**
تقدم ان الاصلين المختلفين فيها ثمانية عشر وستة
وثلاثون وانصافا لا يكونان الا في باب الجدة والاخت فاما
الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقي
وما بقي كام وجد وخمس اخوة لابوين او لاب واما الستة
والثلاثون فاصل كل مسألة فيها ربع وسدس وثلث ما بقي

اي فليس يخرج

وما بقي كزوجة وام وجد وسبعة اخوة كذلك وذكرت ما
يؤخذ منه توجيه ذلك في شرح التفقه في مخارج الكسور
والله اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من اصلها فلا يحتاج لعمل
وقد اشار الى ذلك بقوله **وان تكن المسئلة من اصلها**
تصح بان انقسم نصيب كل فريق من اصل المسئلة عابله او غير
عابله عليهم وذلك في جميع ما ذكرته من الامثلة العاقلة وغير
العاقلة كما عدى المثال الذي مثلت به في اصل ثلاثة في
اجتماع الثلث والثلثين السابق **فترك تطويل**
الحساب بضرب عدد الفريق او الفرق المنقسم عليه او عليهم
في اصلها **رغم** بترك النوب الذي لا يحتاج اليه **قاعطا**
كلاما من الورثة **سبعة من اصلها مكيلا**
ان لم يعمل **او عابلا من عولها** ان عالت فيكون ناقصا **بما يكون**
نسبة ما عالت اليه الى المسئلة عابله او غير عابله فان نصيب
نسبة اليها عابله كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل ناقصا
لولا العول وان نسبت ذلك اليها غير عابله كان ذلك
ما نقصه من نصيبه العايل في زوج واختين شقيقتين القدر
اولاب اصلها ستة وتقول لسبعة فقلت بواحد فان
نسبت الواحد للسبعة كان سبعها فنقص كل من الزوج
سبع حصته الاصلية التي كانت له لولا العول وان نسبت الى المسئلة
الواحد للسته كان سدسها فنقص لكل من الزوج
والاختين سدس حصته العاقلة وقد لا تصح المسئلة من اليها
اصلها يحتاج الى تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله **وان**
ترا السهام جمع سهم وينبغي الحظ والنصيب **ليست تنقسم**
على ذوي الاوطام اي اصحاب الميراث **فمنه صحة فاعلم**
مارسم من الطرق التي ذكرها الفرضيون **واطلب طريق**

اي عند قوله كاختين
لام واختين شقيقتين
اولاب فانها لا تصح
من اصلها بل لا
يعد ان تقسم في اقل
ليصح نصيب اوكد الام

ولا اختين مع

الاختصار

الاختصار في العمل بالوفيق اي بالنظر في الوفاق لعالم
تحدد بين الزوجين وسهامهما موافقة **والضرب** للوفيق على
الوجه الاتي فهو اختصار من ضرب الكامل فلا تقول على العدد
الكامل في شئ من الاحكام مع وجود الموافقة **بحا نيك الزل**
اي الخطا صناعة والا فلو ابقيت الموافقة على حاله ولم ترده الى
وفقه وتصرفت فيه بالاعمال الاتية وضربت ما انتهى اليه
العمل في اصل المسئلة لصحت من ذلك ايضا لكن يطول
ويعسر ويكون من الخطا الصناعي فانهم ذلك فلذا قال
واردد الى الوفاق الفريق الذي يوافق **سهامه واضربه**
اي الوفاق المذكور ان كان الانكسار على فريق واحد
وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل اخر سياتي وقوله
في الاصل اي للمسئلة غير عايل او بعوله ان كان عابلا
فان ان فعلت ما ذكر **الماذق** اي العايل المتقن او
المحكم يقال جذفته بالكسر اي عرفتة واتقنته ويقال جذق
العمل بالفتح والكسر جذقا وحذاقا وحذاقة احكمه وقوله
ان كان حسنا واحدا او اكثر يشير به الى انك تنظر
بين كل فريق وسهامه فاما ان تباينة سهامه واما ان
توافقه فان تباينته سهامه ابقنته بحاله وان وافقته سهامه
سهامه رددت الى وفقه لافرق في النظر بين كل فريق وسهامه
بين ان يكون المنكسر عليهم فرقا واحدا او اكثر من فريق ثم ان
كان المنكسر عليهم فرقا واحدا ضربته او وفقه في اصل المسئلة
كما ذكر وان كان المنكسر عليهم فرقا ورددت الموافقة منها لوفقه
وابقيت المباني منها بحاله فمحتاج بعد ذلك لعمل اخر سياتي
سيااتي في كلامه **فاحفظ** ما ذكرته لك **ودع** اي اترك
عنك الجدل على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية

في معنى حديث ما اوتي قوم الجدال الاضلوا الجدال مقابلة
 المحجة بالمحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدال
 على الباطل وطلب المغالبة به فاما الجدال لاظهار الحق فان ذلك
 محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن انتهى وفي مختصر
 الصحاح للقرطبي رحمه الله جدل بالكسر جدلا احكم الخصومة
 وجادله جدالا ومجادلة خاصه انتهى **والمراد** اي الجدال والمخاصمة
 قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح ما ربيته ام لويه مرأ
 جادله انتهى وقال الترمذي رحمه الله في كتاب الترغيب
 والترهيب الترهب من المرأ والجدال وهو المخاصمة والمجادلة
 وطلب التقصير بالقلب والترغيب في تركه للمحق والمبطل انتهى
 فعلمنا ان الجدال والمرامزة فان وان العطف بينهما عطف
 المترادفين وفي الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال من ترك المرأ وهو مبطل بئى له بيت في
 ربيع الجنة ومن تركه وهو حق بئى له بيت في وسطها
 ومن حسن خلقه بئى له بيتا في اعلاها روادا بوادا وود والترادف
 رحمه الله عن ابي امامة رضي الله عنه ورضي الجنة قال
 الترمذي رحمه الله بفتح المرأ والبا الموحدة والضاد المجه
 هو ما حولها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي
 رحمه الله من رواية البيهقي رحمه عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليبا هي
 به العلم او ليمارى به السفها او ليصرف به وجوه الناس اليه
 فهو في النار اذا تقرر ذلك فانكسار السهام على الروس
 اما ان يكون على فريق او على فريقين او على ثلاثة اتفاقا
 او على اربعة عندهم فله الجنة والحسنة خلافا لما لكسه
 ولا يتجاوز الانكسار في الفريقين ذلك عند الجميع فان كان

عشرة

الاشكال

الانكسار على فريق واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه
 فان باين الفريق سهامه ضربت عدد الفريق في اصل
 المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت فما بلغ فتمت تصحيح
 وان وافق الفريق سهامه فرد ذلك الفريق الى وفقه
 واضرب وفقه في اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت
 فما بلغ فتمت تصحيح وذلك كله معنى ما قدمه المصنف رحمه
 الله والفريق يسمى ايضا حزبا وحيزا وروسا وصفا والمراح
 به جماعة اشترى كوا في فرض او في ما بقي بعد الفروض
 وقد يطلق على الواحد المنفرد والممثل لذلك فنقول بنت
 وعمان اصلها اثنان وجزء سهمها اثنان للمباينة وتصح من
 اربعة ام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة للمباينة وتصح من سبعة
 ام وستة اعمام اصلها اربعة وجزء سهمها اربعة للمباينة وتصح
 زوجة وعمان اصلها اربعة وجزء سهمها اربعة للمباينة وتصح
 من ثمانية زوجة وستة اعمام اصلها اربعة وجزء سهمها اربعة
 قبلها الموافقة بنت وام وثلاثة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها
 ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية عشر بنت وام وستة اعمام
 اصلها اربعة وجزء سهمها اربعة وتصح كالتى قبلها الموافقة زوج وخمس
 شقيقات اصلها ستة وتصح لسبعة وجزء سهمها خمسة
 للمباينة وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات
 عشرين للموافقة زوجة وخمس بنين او خمسة وثلاثون ابنا
 اصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة وتصح من اربعين للمباينة
 في الاولى والموافقة في الثانية زوج وام وثلاثة بنين او واحد
 وعشرون ابنا اصلها اثني عشر وجزء سهمها ثلثا لثلاثة
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من ستة وثلاثين
 زوجة وام وخمس شقيقات او اربعون شقيقه اصلها اثني عشر

وجزء سهمها
 ثلاثة

اي اصلها كالتى
 قبلها وجزء سهمها
 كالتى قبلها وتصح

وتعول الى ثلاثة عشر وجزء سبعة خمسة للمباينة في الاولى والموافقة
في الثانية وتنقسم من خمسة وستين زوجة وام وابنان او اربعة وثلاثون
ابنا اصلها اربعة وعشرون ^{سبعة} اثنا للمباينة في الاولى والموافقة
في الثانية وتنقسم من ثمانية واربعين زوجة وابوان وثلاث بنات
او اربع وعشرون بنتا اصلها اربعة وعشرون وتعول الى سبعة وعشرين
وجزء سبعة ثلثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتنقسم من
اخذ وثمانيين ام وجد وسبعة اخوة اشقا اولاب او سبعون اشقا اولاب
اصلها ثمانية عشر على الاربع وجزء سبعة للمباينة في الاولى
والموافقة في الثانية وتنقسم من مائة وستة وعشرين زوجة وام وجد
وثلاثة اخوة اشقا اولاب او ستة كذلك اصلها ستة وثلاثون
على الاربع وجزء سبعة ثلثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
وتنقسم من مائة وثمانية **تنبيه** اذا تأملت هذا التمثيل وجدت
الانكسار على فريق واحد يتاخر في كل اصل من الاصول التسعة وأنه
في اصل اثنين لا يتاخر فيه الموافقة بين السهام والروس لان الباقي
بعد النصف واحد والواحد يباين كل عدد وان النظر بين الروس والسهام
بالمباينة او الموافقة لا المماثلة والمداخلة ووجه ذلك كما ذكرته في
شرح الفارضية ان المماثلة بين الروس والسهام ليس فيها انكسار
والمداخلة ان كانت الروس هي داخلة السهام فكذلك وان كان
بالعكس فنظرنا باعتبار الموافقة لان كل متداخلين متوافقان
مع ان ضرب الوفاق اخص من ضرب الكل والله اعلم ولما انتهى الكلام
في الانكسار على فريق واحد شرع يتكلم في الانكسار على فريقين
ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة او اربعة واعلم ان الفرض في ذلك
نظرين النظر الاول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف
مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين
سهامه واما ان يباين كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق سهامه

وجزء سبعة

عن

في

ويباين الآخر سهامه فهذه الثلاثة احوال فثبت فيها المباني بتمامه
ووفق الموافقة والنظر الثاني بين المنتهين بالنسب الاربع وقد
ذكره بقوله **وان ترى الكسر على اجناس** اثنين فالكسر
لكن لم يكمل كلامه الا في المنتهين فقط وذكر آخر الباب انه
يقاس على ذلك ما زاد فانها اي النسب الواقعة بين المنتهين
في الحكم عند الناس الفرضية فهو عام اريد به الخصوص كما
في قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل **فخصر في اربعة**
اقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين **يعرفها بالام**
اي الحادق **في الاحكام** الفرضية والحسابية فانها اصل كبير
في الفرائض والحساب عليه مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية
ثم بين اربعة بقوله **مماثل** اي عدد مماثل لعدد غيره فخصا
متماثلان اي متساويان كخمسة وخمسة **من بعده** اي في
الذكر عدد **مناسب** لعدد اكثر منه فهما متناسبان
كاثنتين واربعة قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله
وهو ان يكون اقلها جزءا من اكثرهما اي ينسب الى الاكثر
بالجزئية كنصفه وثلثه وعشره ونصف ثمنه وهذا هو
تعبير العراقيين من المتقدمين والمتأخرين يعبرون عنها
بالمتمدخالين انتهى وقد ذكرت في شرح التحفة في علم الحساب
ان جزء الشيء هو كسره الذي اذا سلط عليه افناء ومعلوم
ان الاصغر داخل في الاكبر دون العكس فليس التوافق فيها
على بابه ويقال ايضا في تعريف المتداخلين هما اللذان يغني اصفهما
البرهما **وبعد** في الذكر عدد **موافق** **مضاه** لعدد آخر
فهما متوافقان ويقال لهما مشتركان ايضا وهما اللذان يكون بينهما
موافقة في جزء من الاجزاء يقال ايضا المتوافقان هما اللذان لا

في

في

يقتضى اصغرهما الكبرها وانما يفنيهما عدد ثالث كاربعة وستة فان الاربعه لا تقضى
الستة ويقضى كلاهما الاثنان فمذه ثلاثه اعداد بينهما وبين ثلاثه
اخرى هذه النسب السابقه ويؤيد بعضها بالاشتراك **الرابع** العدد
المباين لعدد **الحالف** له فهما متباينان ومتخالفان **تبيين**
عن تفصيل اي تفصيل النسب الاربع بين هذه الاعداد
العارف اي العالم بالاعمال الحسابيه والفرضيه وقد اوضحت
الكلام فيها وببيان فان عرف به النسب من الطريق في شرح الترتيب
اذا علمت النسبة من هذه النسب بين المثبتين من رؤس الفروع
او اذ فاقهما او دوس فريق ووفق فريق اخر **فخذ من** العددين
المثبتين **المماثلين** عدد **واحد** واكتف به عن الاخر فيكون
الماخوذ جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تغل او في مبلغها
بالعول ان عالت كما سياتي **وخذ من** المثبتين **المناسبين**
اي المتداخلين العدد **الرايد** اي الاكبر واكتف به عن الاصغر
فيكون الماخوذ جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة او مبلغها بالعول
ان عالت كما سياتي **واضرب** في المثبتين المتوافقين **جميع الوقت**
اي الراجع من احد العددين في العدد الاخر **الموافق واسلك**
بذاك اي بما حصل **انتم الطريق** اي او صحفا فان المنهاج
هو الطريق الواضح وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب ووفق
احدهما في كامل الاخر في اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت
لان ذلك جزء السهم كما سياتي **وخذ جميع العدد المباين**
من المثبتين **للاخر واضربه** في العدد **الثاني** المباين له فما
حصل فهو جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تغل او في مبلغها
بالعول ان عالت **ولا تداهن** اي لا تصانع قال القوطي رحمه
الله المداهنة والادهاان المصانعة وقيل داهنت بمعنى وارت
وادهنت بمعنى عشتت **فذاك** اي ما حصلت في النسب الاربعة

1897

ووجه تسميته جزء السهم جز وسهم
وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوائقين
وكامل الآخر ومسطح المتباينين **جز** أي حظ **السهم** الواحد من أصل
المسئلة بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله إذا قسم المصحح على الأصل
تأما أو عابلا خرج هو لأن الحاصل من الضرب إذا قسم على أحد المضروبين
خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم
عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو الممتنى
إليه بالعول يسمى سهما والحظ يسمى جزء فذلك قيل جزء السهم أي حظ
الواحد من الأصل أو الممتنى إليه **فأعلم أنه** أي جزء السهم المذكور **واحفظه**
واحذر أن تضل وفي بعض النسخ أن تنزع عنه وأضربه أي
جز السهم المذكور **في الأصل** أن لم يعمل وبقوله أن عال وفي قوله
الذي تأصلا تأكيد لأصله **واحص** أي اضبط ما انظم
وبها تحصلا بالضرب فهو ما تنجم منه المسئلة **واقسمه** أي ما
تحصل وهو ما تحت منه المسئلة بين الورثة بوجه من الأوجه
التي ذكرها الفريسيون وذكرنا بعضها في شرح الترتيب
منها أن تضرب حصص كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم
فإن كان الفريق شخصا واحدا أخذه وإن كان جماعة فاقسمه على عددهم
يخرج ما لكل وارث مما تحت منه المسئلة **فالقسم اذن** **مخرج**
لأنك قد صححت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد صحيحة **موجودة**
الأعم قال القوطي رحمه الله الأعم الذي لا يقدر على الكلام أصلا والذي
لا يفصح ولا يبين كلامه والذي في لسانه عجمة وإن أفصح بالعجمية
والفصح البليغ قال القوطي أيضا فصح بالضم فصاحة صار فصيحا
أي بليغا كنهى وإذا نهضت ما ذكر فاعلم أن الانكسار على فريقين
فيه اثنتي عشرة صورة وذلك لأن كل فريق منهما إما أن تباينه
سهما وإما أن توافقه سهما وإما أن توافقه فريقا سهما
وتباين فريقا سهما فهذه ثلاثة أحوال كما تقدم والمثبتان

او يلقها بالعدل ان حالت من
 ووجه تسميتها
 التخصيص
 قوله من
 هذا مقدار
 كماله
 قوله والواحد من المقوم
 عليه اي الواحد من
 المسئلة المقسمة
 ما فصل الواحد من
 لها من اعداد
 بعضها اي هذا العدد
 بعضها
 اصلها

في تلك الأحوال الثلاثة إذا نظرت بينهما بالنسب الأربع فلا
تخلو من واحدة منها وأربعة في ثلاثة باثني عشر وان نظرت
باعتبار العول وعدوه كانت الصور أربعة وعشرين وان نظرت
باعتبار الأصول زادت الصور ثم أعلم أن الانكسار على فريقين
لا يتأتى في أصل اثنين ويتأتى فيما عداه من الأصول إذا تقرر
ذلك فليمثل للانكسار على فريقين باثني عشر مثلاً لا ففي ثلاثة
أخوه لأم وثلاثة أعمام أصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة
في المباينة وتصح من تسعة وفي زوجتين وثمانية أعمام أصلها
أربعة وجزء سهمها ثمانية للمماثلة في المباينة وتصح من
اثنتين وثلاثين وفي أربع جدات وستة أعمام أصلها ستة
وجزء سهمها اثني عشر للموافقة في المباينة وتصح من اثنتين
وسبعين وفي أربع زوجات وخمسة بنين أصلها ثمانية
وجزء سهمها عشرون للمباينة في المباينة وتصح من مائة وستين
وتسمى مائة وكذا كل مسألة عنها التباين أي بين كل فريق وسهامه
وبين الفرق بعضها بعضاً وفي لأم وأربعة أخوة لأم وثمان شقيقات
أصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها اثنان للمماثلة
في الموافقة وتصح من أربعة عشر ولو كانت الأخوة لأم فيها
ثمانية أيضاً كانت مثلاً لا للمماثلة في الموافقة وكان جزء سهمها
أربعة وتصح من ثمانية وعشرين ولو كانت الشقيقات أربعة
وعشرون وأولاد الأم ثمانية مع الأم كانت مثلاً لا للموافقة
في الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر وتصح من أربعة وثمانين
وفي زوج وأربعة أخوة لأم واثنان عشرة شقيقة أصلها ستة
وتقول لتسعة وجزء سهمها ستة للمباينة في الموافقة وتصح
من أربعة وخمسين وفي زوجة وأربع جدات وعين أصلها
اثني عشر والعول فيها وجزء سهمها اثنان لأن نصيب الجدات

وهو اثنان

وهو اثنان بوافق عددهن بالنصف ونصف الأربعة اثنان
ونصيب البنات العتق وهو سبعة مباين لعددها واثنان واثنان
مثلاً لان فيكتفي باثنين منهما فصار جزء السهم كما قلنا وتصح
من أربعة وعشرين فهذا مثال للمماثلة في موافقة أحد الصنفين
سهامه ومباينة الآخر سهامه وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتاً وأبوين أصلها أربعة وعشرون وجزء سهمها
أربعة للمداخلة في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة
الصنف الآخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية وفي جد وبنين
لا تدلي واحدة منهما به وستة أخوة أشقاء أو لأب أصلها
ثمانية عشر وجزء سهمها ستة للمباينة في مباينة أحد
الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه وتصح من مائة وثمانين
وفي أربع زوجات واثنان عشرة أشقاء أو لأب وجد وأب
ستة وثلاثون وجزء سهمها اثني عشر للموافقة في مباينة
أحد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه وتصح من
أربع مائة واثنين وثلاثين فقد استوفيت الاثنان عشر
بالمثلة مفرقة في جميع أصول المسائل بعول وبغير عول
فاعدى أصل اثنين قال المولى رحمه الله **فصل** في الأحكام
التي ذكرتها من **الحساب** في تاصيل المسئلة وتصحيحها
وما ينبغي عليه ذلك وهو النسب بين الأعداد **جمل**
بفتح الهمزة جملة يسكونها والجملة مرادفة للكلام عند بعض
النحاة والجملة عندهم **يا في على مثال** أي تلك الجملة
العمل في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى أربعة **من غير**
تطويل في العمل بل باختصار **ولا اعتناء** بتركيب خلاف
الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضين والحساب
فانزع من القناعة وهي الرضا باليسير من العطا من قولهم

وتقول السبعة
وعشرون

رهنه بنين
بالمثل

تمنع بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حائث في فضل القناعة كثرة
 شجرة منها ما روى البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى
 وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عن من قنع وذل من
 طبع انتهى واما قنع بالفتح فعناه سأل وقوله **بما يتبين**
 بالبناء للمجسول اي اوضح **فهو كافي** اي مغن عن غيره **فايدة**
 في بيان العمل في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة عند من
 يتأني عنده وفي امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار
 على ثلاثة فرق او اربعة فلك نظران كما تقدم في الانكسار
 على فريقين او لصالحين تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان يتباينا
 واما ان يتوافقا فان تباينا فابق ذلك الفريق بتمامه واشبه وان
 وان توافقا فرد ذلك الفريق الى وفقه واشبه وفقه مكانه ثم
 تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك واشبه ذلك الفريق
 او وفقه ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع
 وسهامه كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين
 المثبتات بعضها مع بعض فان تماثلت كلها فاكتملت باحدا
 فهو جزء السهم وان تدخلت كلها فاكبرها جزء السهم وان
 تباينت كلها فسطحها جزء السهم وان توافقت او اختلفت
 فواجه منها طريق الكوفيين وهي ان تنظر بين مثبتتين
 منها وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه
 وبين ثالث وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وما حصل
 فانظر بينه وبين الرابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على
 كل منهما فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة
 او مبغضا باليعول ان عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما
 تصح منه المسئلة فاذا اردت قسمة المصحح قاضرب حصص كل فريق

من

مع الاربعة
 في الاربعة
 في الاربعة
 في الاربعة

من اصل المسئلة في جزء السهم واقسم الحاصل على ذلك الفريق ان كان
 متعدد اعصى ما لواخذه من التصحيح وان كان الفريق شخصا
 واحدا فما حصل من ضرب حصته في جزء السهم هو ماله من
 التصحيح اذا تكرر ذلك فلمثل امثلة من الانكسار على ثلاث
 فرق ولايتاتي ذلك الا في الاموال الثلاثة التي تعول وفي
 اصل ستة وثلاثين ففي خمس جدات وخمسة اخوة لام وخمسة
 اعمام اصلها ستة وجزء سهمها خمسة وتصح من ثلاثين
 ولو كانت الاعمام عشرة كان جزء سهمها عشرة وتصح من
 ضعفها وفي جدتين وثلاثة اخوة وخمسة اعمام اصلها
 ستة وجزء سهمها ثلاثون وتصح من مائة وثمانيين وهي صا
 وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثمانية عشر شقيقة اصلها ستة
 وتعول لسبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون وتصح من
 مائتين واثنين وخمسين وفي اربع زوجات واثنى عشرة
 حدة وستة وثلاثين شقيقة اصلها اثني عشر وتعول
 لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون وتصح من اربعمائة
 وثمانية وستين وفي اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين
 حدة وعم اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها عشرون
 وتصح من اربعمائة وثمانين وفي زوجتين واربع جدات وجداي
 ابي ابي اب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجدات وعشرة
 اخوة لاب اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها عشرة وتصح
 من ثلاثمائة وستين فقس على ذلك ومن الانكسار على اربعة
 فرق ولايتاتي ذلك الا في اصل اثني عشر وضعفها
 ففي زوجتين واربع جدات وثمانى اخوات لام وستة عشر
 شقيقة اصلها عشرة وتعول لسبعة عشر وجزء سهمها
 اثنان وتصح من اربعة وثلاثين وفي مسئلة الامتحان

الاربعة عشر

وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها
اربعة وعشرون وجزء سهمها المني وعائتان وستون ونصف من ثلاثين
الغاومائتين واربعين يمتحن بها الطلبة فيقال لخلد اربع فرق
من الورثة كل فريق منهم اقل من عشرة ومع ذلك صحت من الشر
من ثلاثين الغاما صورتها وتسمى ايضا صمنا فقس على ذلك والله
اعلم ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع
في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فاكثروا وهو المسمى بالمناسخة
فقال **باب المناسخت** جمع مناسخة من النسخ وهو لغة الازالة
او التفسير او النقل وشرعا رفع حكم شرعي باحبات آخر وفي اصطلاح
الفرضيين ان يموت من ورثة الميت الاول واحد او اكثر قبل
موت التركة وقد يكون بعض الموتي من ورثة الاول ومناسبة
الاصطلاح في الفقوى ظاهرة اذا تقرر ذلك فتارة يموت من
ورثة الاول ميت فقط وتارة يموت اكثر وفي الحالتين تارة
يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فهذه اربعة احوال
اقتصر المصنف على حال واحد منها فقال **وان يموت** من ورثة
الميت الاول ميت آخر يفتح الخ وهو الميت الثاني قبل القسمة
لتركة الميت الاول ولم يمكن اختصار **فصل الحساب**
للمسئلة الاولى **واعرف سهمه** اي الميت الثاني من مصحح المسئلة
الاولى **واجعل له** اي الميت الثاني **مسئلة اخرى** فان سئل
اي صح للميت الثاني مسئلة **كما قد بين** **التفصيل فيما قدما**
في باب الحساب من تاصيل المسائل وتصحيحها فاذا عرفت
مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من المسئلة الاولى فاعرض سهام
هذه الميت الثاني على مسئلته فلا يخلوا من ثلاثة احوال لانه
اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته واما ان توافقها
واما ان تباينها فان انقسمت عليها فلا ضرب وتصح للمناسخة

هذا هو
مصحح المسئلة
وتصحيحها

ورثته

صالح

مما صحت منه الاولى **وان تكن** سهام الميت الثاني من المسئلة
الاولى **ليست عليها** اي على مسئلة الثاني **تنقسم** فان وافقها
فارجع الى الوفاق اي وفق مسئلة الثاني **بهذا** اي بالرجوع للوفيق
في الموافق **قد حكم** اي حكم به الفرضيون والحساب وتبين كيفية
النظر في الموافقة بقوله **وانظر** اي الناظر في هذا الكتاب
بين سهام الميت الثاني ومسئلته كما اسلفناه **فان وافقت**
مسئلة الميت الثاني السهام اي سهامه **فخذ بعديت وفقها**
اي وفق المسئلة الثانية **تماما** فهو قائم مقامها بقوله هت
جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله **واضرب** اي
الوفيق المذكور **واضرب جميعها** اي المسئلة الثانية
في السابفة اي الاولى **ان لم تكن بينهما** اي بين المسئلة الثانية
وسهام الميت الثاني من الاولى **موافقة** بل كان بينهما تباين فقط
لما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرؤس انه
لا تتأني المماثلة ولا المداخله لان الثانية هنا كالرؤس هنا
فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني
على مسئلته او موافقتها او مباينتها مما قررت به كلام
المؤلف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية او وقفها في
الاولى فما بلغ فيه تصحح المناسخة الجامعة للاولى والثانية
فاذا اردت تسمية هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني فمن
له شئ من الاولى اخذه مضروبا في كل الثانية عند التباين
او في وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الاولى **في جميع** المسئلة **الثانية يضر** عند التباين
او يوافقها عند التوافق **علانية** اي جهر فاحصل من الضرب
المذكور فصول ذلك الوارث صاحب تلك السهام التي ضربها
في الثانية او في وفقها من مصحح المناسخة ومن له شئ من الثانية

هذا هو

مصحح

ك
ان لا يوافق
التي داخل والتاخر
منقسمه عليها
واذا كانت
منقسمه مختصر

أخذه مضروباً في كل سهام مورثته من الأولى عند التباين أو في وقفها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **واسم المسئلة** **الأخرى** وهي الثانية **في السهام** الميت الثاني من المسئلة الأولى **تضرب** ان لم تكن بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بل كانت المباينة **أو في وقفها** ان كانت بينهما موافقة فما حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصة ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أو في وقفها من مصحح المناسخة وإذا ورث شخص من ميتين فاجمع ماله منها **مطلوب في الاحتساب** والاختيار لصحة المناسخة بان تجمع حصص الورثة فان ساءوا بمجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح والافضل غلط فاعده **فصله** الطريقة التي ذكرها **طريقة المناسخة** التي مات فيها من ورثة الأولى ميت فقط **فارق** أي أضعف بها أي بهذه الطريقة أي عمرتها **النتيجة** أي منزلة **فضل** من قولهم فضل الرجل فضلاً صار ذو فضل وفضيلة ضد النقص **شاعراً** أي مرتفعه عاليه قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح شجر الجبل شموخاً ارتفع والرجل بانه تكبر والانفا ارتفع كبراً وانوف شموخاً وجبال شيوخ انتهى ولتمثل ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام والتباين والتوافق **مثال** الانقسام أم وابنات مات أحدهما قبل قسمة التركة عن ابنتين وبنات فالأولى من اثني عشر للام اثنتان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة وسهام الميت الثاني من الأولى خمسة وخمسة على خمسة منقسمة فتصح المناسخة كلها من اثني عشر من غير ضرب للام اثنتان وللأبن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني الثاني اثنتان ولبنته واحد **ومثال** المباينة ان تموت الابن عن ابنتين فالأولى من اثني عشر

هذا مبني على ان أم الميت الأولى قام بها ما تيج ولا فهي إما وارثه أو محبوبة بغيرها فلو كان ذلك الغير وارثاً وعلماً كل حال تكون المسئلة الثانية أثر من خمسة ولا يصح التمثيل

للأبن

للأبن الميت منها خمسة ومسايلته اثنتان وخمسة على اثني عشر لا تنقسم عليها وتسايلهما فاضرب الاثنين في الاثني عشر فتصح المناسخة من أربعة وعشرين فإذا أردت القسمة فللام من الاثني عشر وهي الأولى **مثال** اثنتان في جميع الثاني وهو اثنتان بأربعة فهي لها وللأبن المتخلف خمسة في جميع الثاني اثنتان في خمسة بعشرة فهي له ولكل ابن من ابني الثاني مسئلته وهي اثنتان وأحد في جميع سهام مورثته أي الابن الميت من الأولى وهي خمسة وأحد في خمسة خمسة فهي مآكل كل ابن منهما فلمها عشرة كعهما الذي لم يمت فاذا جمعت أربعة حصة الأم وعشرة حصة الابن المتخلف وخمسة حصتي ابني الابن الذي مات كان المجموع أربعة وعشرين وهي ما حكت منه المناسخة فالعمل صحيح **ومثال** للموافقة بعض صور المسئلة المأمونية وهي رجل مات وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى مات أحد البنين عن في المسئلة فالأولى من ستة لكل من الابن سهم ولكل من البنين سهمان والثانية فيها جدة أم أب وجد ابواب وأخت شقيقة أو لاب فاصلها ستة للجدة سهم وللجد والأخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم وتباين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها تصح للجدة ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة فللميت الميتة من الأولى اثنتان فاعرضها على الثانية عشر مصحح الثانية فجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب بنصف الثانية وهو تسعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وخمسين منها تصح من له من الأولى أخذه مضروباً في تسعة وهي وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في واحد وهو وفق

واحد من

والأبن

سهام الميثة ثانيا فللام من الاولى واحد في تسعة بتسعة ولها
من الثانية يكونها جادة ثلاثة في واحد بثلاثة فاجمعها لها
بجمع لها اثني عشر وللاب من الاولى واحد في تسعة بتسعة
وله من الثانية بكونه جدا عشرة في واحد بعشرة فيجمع
له تسعة عشر والبيت المتخلفه من الاولى اثنان في تسعة
بثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختا
خمس في واحد بخمس فيجمع لها ثلاثة وعشرين
فاذا جمعت اثني عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين
اجتمع اربعة وخمسون وهو ما صحت منه المسئلة فالل
صحيح فلو كان الميت الاول الذي خلق ابوين وابنتين
انثى كان الحد في الثانية ابا ام فلا يرث وكان في الثانية ارث
بيت المال او الرد على الخلاق المشهور في ذلك بين الامة
واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة او لام فاختلاف
الحال باعتبار ذكورة الميت الاول وانوثته فلذلك
لما سأل امير المؤمنين المامون عن القاضى يحيى بن
اكرم رحمه الله بقوله هل لك هالك وخلق ابوين
وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البننتين
عن الباقي فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل
او امرأة فعرف المامون فطنته فقال له اذ عرفت
التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله
عن ذلك انه لما اراد ان يولية قضا البصرة اخضره
فاستحققه لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى
المقدس رحمه الله كان ما ذا اكا ابن احدى وعشرين
فاحسن يحي بذلك فقال يا امير المؤمنين سألني فان القصص
علي لا خلقي وكانوا يحثون العمال والقضاة والامراء

بالقرايض فقال ما تقول في البوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى
البنتين عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق ففواه
فلما مضى الى البصرة قاضيا استخوره مشايخها واستصغروه فامتحوه
فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب بن اسيد حيث
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمامونية
فينبغي لمن سئل عنها ان يخلص عن الميت الاول كما يخص عنه عني
بن اكرم لاختلاف الحكم كما اسلفناه واعلم انك لو عملت في
المناخنة كل مسألة على حديثها بحيث لا يتعلق لواحدة باخرى
لصح لكن يطول وبغوت القصد من قسمة المسائل على حساب
واحد **تمه** جميع ما تقدم فيما اذا مات ميت فقط من ورثة
الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال
اربعة سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت اكثر
من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من صوم
ورثة الاول في ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب
اشهرها واعملها تحصل جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني
كما اسلفناه واجعلها اولى بالنسبة للميت الثالث ومسئلة
الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين
سهام الثالث من ذلك الجامعة وحصل جامعة على ما
يقتضيه الحال من تقاسم وتوافق وتباين فان كان معك
رابع فاجعل جامعة الثلاث اولى ومسئلة الرابع ثانية واعلم
كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح
مسئلة المناخنة الجامعة لمسائل اولئك الاموات ولتمثال ذلك
بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الكفاية بقوله
مثاله في الاربعة زوجة وابوان وابنتان ثم مات الاب عن الباقي
واخ لا بوين ثم الام الباقي وام وعم ثم احدى البنتين عن زوج ومن

سم عند قوله في اول الباب
فهذه اربعة احوال اتم
المعنى على حال واحدة منه
ثالث

بقى فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبني
 ابن واخ فسلطته من اربعة وعشرين توافق خطه من الاولى
 بالربع فتصان من مائة واثنين وستين من له شيء من الاولى
 ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد فللزوجة ثمانية
 عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون
 وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنتي ابن وعم فسلطتها
 من ستة توافق خطها من الاوليين بالثلث فتصان الثلاث
 من ثلاثمائة واربعة وعشرين فمن له شيء من الاوليين
 ضرب في اثنين ومن الثالثة ففي تسعة فللزوجة الاولى
 ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة
 ولأم الثالثة تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت إحدى البنات
 عن زوج وأم وأخت فسلطتها من ثمانية توافق خطها بالنصف
 فتصان الأربع من الزوج ومائتين وستة وتسعين فمن له شيء من
 الثلاث الأولى ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين
 فللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائة وأربعة وسبعون
 وللبنات الباقية سبع مائة وخمسة عشر وللأخ أربعون ولأم
 الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك وللزوج الرابعة
 مائة وخمسة وتسعون انتهى والحال الثالث والرابع ان
 يموت بعد الاول ميت او أكثر ويمكن الاختصار قبل
 العمل ويسمى اختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرحي الفاتحة
 والترتيب منها ان تخصر ورثة من بعد الميت الاول فيمن
 بقى من ورثة من قبله ورثون كلهم مطلق العصبوبة سواء
 كان معهم من يرث من الاول فقط بالفرض أم لا لزوجة وعشرة
 بنين من غيرهما ماتوا كلهم واحدا بعد واحد حتى بقى مع الزوجة
 من الاولاد اثنان فتقدر كأن ماتت عن زوجة وابنتين فقط

فتصحح

في الاشياء التي
 فيها يتضح به وما لا يتضح

فتصح بالاختصار من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة
 ولو سلك طريق المناسحة لصحت من عدد كثير ثم رجعت
 بالاختصار لما ذكر ولو خلوا الأولاد فقط من غير زوجة فماتوا
 واحدا بعد واحد حتى بقى اثنان فكانه ماتت عن اثنين فقط فتصح
 من اثنين **تنبيه** كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار
 ختصار بعد العمل ايضا ويسمى اختصار السهام وهو ان يوجد
 بعد تصحيح المسائل في جميع الانصبا اشتراك فترجع المسئلة
 وكل نصيب الى الوفاق كزوجة وابن وبنت منها فقبل قسمة
 التركة توفيت البنت عن من بقى وهم أمها وأخوها فتصح
 المناسحة من اثنين وسبعين للزوجة ستة عشر وللأبن ستة
 وخمسون والنصيبان مشتركان بالثلث فترجع المسئلة الى ثلثها
 تسعة وكل نصيب الى ثلثه فيرجع نصيب الابن الى سبعة كل
 ونصيب الزوجة الى اثنين وإذا اشتركت الانصبا كلها
 الانصبا منها فلا اختصار ومن اراد المزيد من هذا فليقله
 بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم ولما انتهى المصنف رحمه الله
 الكلام على الارث المحقق وما يتبعه شرع في الارث بالتقدير والاحتياط
 وهو انواع فبدأ منها بالحنثي المشكل فقال **باب ميراث الحنثي**
المشكل والمفقود والحمل والحنثي ما خوذ من الاختناث وهو
 الحنثي والتكسير او من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه امره
 فلم يخلص طعمه وهو آدمي له النسا الرجل والمرأة وله ثقبه
 لا تشبه واحدة منها والمشكل ما خوذ من شكل الامر شكولا
 واشكال التيس والحنثي ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا
 جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو محصر في اربع جهات
 البنوة والاخوة والعمومة والولا والكلام فيه في مقامين احدهما
 فيما يتضح به وما لا يتضح وعمله كتب الفقه والثاني في ارثه

در و مع و . ولعل معناه ذلك ان محمد بن الحسن قال لم يبق في العالم قتل من المال في الله حتى

ای بل بقیه در
بقیه در حیات
و بعضی بقیه
موت و او بخلاف
النص

مغذیر

الحرف المذكر

تقدیر

او لا يحل
لها هذا
كنسوين
مثلا نكال
الى اجتمعا
الحكم

حنيفة رحمه الله تقدر بتسعين سنة وفي رواية عنه ايضا عماية
وعشرين سنة ومهما قيل به من المدة فمن ولادته لا من فقده ففرق
الامام احمد رحمه الله بين من يرجى رجوعه بان كان الغالب على سفره
السلامه كما اذا سافر لتجارة او نزهة فيوفق ماله ويستظربه تمام
تسعين سنة وان كان لا يرجى رجوعه بان كان الغالب على سفره
الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا عدوا
ولم يعلم من هلك ممن نجا او خرج من بين اهله ففقد فاذا مضى
اربعة سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ والله اعلم ولما
انقضى الكلام على المفقود شرع في الحمل فقال **وهذا حكم**
حمل ذوات اي صاحبات **الحمل** الذي يرث او يحجب ولو ببعض
التقدير فيعامل الورثة الموجودون بالاضر من وجوده
وعدمه وذكورته وانوثته وانفراده وتعددده ويوفق
المشكوك فيه الى الوضع للحمل كله حيا حياة مستقرة او بيان
الحال فلذلك قال المصنف رحمه الله **فان** علمك في القسمة بين
الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة
قبل الوضع **على اليقين والاقل** فمن يحجب ولو ببعض التقدير
لا يعطى شيئا ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف
نصيبه وهو مقدر اعطى الاقل وان كان غير مقدر فلا يعطى
شيئا فعلى هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا ضبط لعدد الحمل
عندنا على الاصح وقيل يقدر اربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر
بتقدير اربعة ذكورا او اثنا وهو قول ابي حنيفة واشبه
رحمهما الله ورحمه بعض المالكية رحمهم الله ومن العلماء
من يقدر الحمل اثنين ويعامل الورثة بالاضر بتقدير الذكورة
فيهما او في احدهما والانثى وهو مذهب الحنابلة ومحمد
واللولوي رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل واحد لانه الغالب

يعامل

ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكوره وانوثته وهو قول
الليث بن سعد وابي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ
الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو
المعتمد عندنا وقال القفال رحمه الله توقف القسمة الى الوضع مطلقا
وهذا هو الارجح من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت
الحمل ميتا عاد الموقوف للوجودين وكان الحمل لم يكن ولو
كان انفصاله ميتا بحناية على امه توجب الغرة ورث الغرة
عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود بقية الورثة وكانت
كالعدم بالنسبة لذلك ايضا **مسئلة** خلق امته حاملا واذا
شقيقا فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع وبعد ظهور
الحال لا يخفى الحكم **مسئلة** خلق ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة
عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الامة الثلاثة
ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن
ثلث الباقي ويوقف ثلثاه لانهم يقدرونه باثنين والاضر
كونهما ذكرا وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم
يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كفيل لاحتمال
ان تضع اكثر **مسئلة** خلق زوجة حاملا وابوين فالاضر في
حق الزوجة والابوين ان يكون الحمل عددا من الاناث فتعطى
الزوجة ثلثا عايلها والاب سدس عايلها والام سدس عايلها في الجميع
من اربعة وعشرين لسبعة وعشرين فتدفع للزوجة
ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب كذلك
ويوقف ستة عشر ومذهب الحنابلة كذلك ومذهب
الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين والام
اربعة منها والاب كذلك ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكة
لا قسمة الى الوضع **مسئلة** خلق اما حاملا واما بالاضر في حق

فالمسئلة

هذا ان كان متعلقا بالاب
فلا يشترط ان يكون متعلقا بالاب
وإن كان متعلقا بالاب
فلا يشترط ان يكون متعلقا بالاب

الأم كون حملها عددًا فليها السدس وفي حق الأب عدم تعدده
فتعطي سدسًا والأب ثلثين ويوقف سدس بين الأم والأب
فلا شيء للحميل منه وعند المتأبلة كذلك وعند الحنفية
لها ثلث وللأب ثلثان ويؤخذ منها كفضل لاحتمال
ان تلد عددًا من الأخوة وعند المالكية لا قسمة إلى الوضع
والله أعلم ولما انتهى الكلام على مسائل الحمل شرع في ميراث
الغرق والغرق والغرق والغرق في بعض مسأله توقفا إلى البيان
والصلح فقال **باب ميراث الغرق والغرق** وقوم
وقد سئل عن شروط الأثر بولم بعضها من ميراث الغرق
وهذا وإن بيانها فنقول أعلم أن شروط الأثر ثلاثة
أحدها وتختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للأثر
وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث تفضلا فلو شهد
شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين
سبب ارثه تفضلا لاختلاف العلماء في الوارثية
فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارث الشرط
الثاني تحقيق موت المورث كما إذا شوهد ميتا أو
الحاقه بالأموات حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهدا كما تقدم في بابه والحاقه بالأموات تقدير
وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب القتل
أذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم في باب الحمل الشرط
الثالث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة
أو الحاقه بالأحياء تقديرًا كحال انفصل حياة مستقرة
لو قت يظن وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقة إذا
تقرر ذلك فيتفرع من الشرطين الأخيرين ما ذكره بقوله
وان يمت قوم متوارثون من رجال أو نساء أو منحصرا

في ميراث الغرق
في ميراث الغرق
في ميراث الغرق

بأن لا يقيم المفقود
حتى يعلم بالجهة
والحكم القاضي
بأنه وارث حتى
يعلم بالجهة

ميتا

أي لو قتل يظهر
أنه كان موجودا
عند موت المورث
بأن انفصل حيا
سواء اشتبه فاقول
من من الموت أو علم
أنه كان موجودا حيا

وهو في الأصول

وهو في الأصول اسم للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه الله في
مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه
على وجه التبع انتهى وهو المراد هنا وقوله **بصد** يسكون الدال
الفعل من قولهم هدمت البنيان هدا ما اسقطته وبفتح الدال اسم
البناء المهدوم وقال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما
تهدم من جواب البير فسقط فيها والهدم بالكسر أي بكسر الهاء
الثوب البالي **أو غرق** في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخبر
والشر غرقا بفتحها غرق وغارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة
في الماء غسسه فيه فهو مغروق وغريق **أو امر حادث** أي نازل
قال القرطبي في مختصر الصحاح حدث الشيء حدثا وحدثا وحدثانا
نزل واحد حدث الرجل معروف والحديث هذه القديم انتهى وفي
النهاية لابن الأثير في حديث المدينة من أحدث فيها حدثا أو
أوى محدثا الحديث الأمر للحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا موقوف
في السبئية انتهى وقوله **بجميع** أي من القوم المذكورين ومثل الحادث
النازل بهم بقوله **كالغرق** بفتح الحاء والراء وقال الشيخ بدر الدين
سبط المارديني رحمه الله بكسر الحاء المضملة وفتح الراء الباء انتهى
وجه الأول ما قال ابن الأثير رحمه الله في النهاية في حديث الفتح
دخل مكة وعليه عمامة سودا حرقانية قال الزمخشري الحرقانية
هي التي على لون ما حرقته النار كأنها منسوبة بزيادة الالف والنون
إلى الحرق بفتح الحاء والراء وقال يقال الحرق بالنار والحرق معا وقال
فيها حرق النار بالتحريك لصبها وقد يسكن انتهى أي وإن مات
متوارثان فالأثر بينهما شبيهي عليهم أو غرقهم أو خرقهم أو في معركة
قتال أو في أسر أو في غربة **دلم يكن يعلم حال السابق** منهم أي لم
يعلم عينه بأن علم أن أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا
أن لم يعلم سبق ولا معية أو علم أنهم ماتوا معا **فلا تورث زاهقا**

فهم

ث

منهم **زاهق** آخر منهم والزاهق الذاهب يقال رصقت روجه
إذا خرجت ورصقت النفس بالكسر لغة فلا تورث ميتا منهم من آخر
أي فيما إذا علم موتهم معًا وإلا إذا لم يعلم أمانًا معًا أو مرتبًا ففقد
زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة
وجمهورهم الله وذكر أن عليًا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض
من تلاك أموالهم دون طريقها وبه قال أحمد رحمه الله وهذا
عند المنازلة ما لم يقع التداعي فإن ادعى ورثة كل ميت تأخر
موت مورثهم ولا يثبت أو تعارضت بينتاهما حلق كل على إبطال
دعوى صاحبه وحينئذ لا تورث بينهما فيكون الحكم
إذا ذاك كالمذهب الأول والمراد بالتلاذ مال الذي بيده
والطريق ما ورثه من الميت الذي معه ويحرق الخلاف المذكور
فيما إذا علم السبق ولم يعلم عمن السابق وحيث لم نورث
أحدهم من الآخر شيئا فهم كالأجانب فلذلك قال **وعدم**
أي الموتى بغيره ونحوه **كانهم أجانب** أي لا قرابة بينهم
ولا غيرها مما يقتضي الإرث **وهكذا القول السيد**
أي الصواب يقال سد الشيء سدا إذا كان صوابا واسد
الرجل جأبا للصواب في قول أو فعل ورجل مسدد موفق
للسواب فقوله **الصائب** أي المصيب غير المخطئ عطف
تفسير **فايده** إذا علم موت أحد المتوارثين بالفرق ونحوه
بعد الآخر متعين ولم ينس فالأمر واضح أن المتأخر يرث المتقدم
أجماعا وإن علم موتها مرتبا وعين السابق ثم نسي وقى الأمر
إلى البيان أو الصلح وبها تين الحاليتين تمت أحوال
الفرق خمسة أحوال ولما انتهى المصنف رحمه الله الكلام على ما أراد
أن يورده في هذه المنظومة ختمها بالمجد لله والصلاة والسلام
على رسوله صلى الله عليه وسلم والدعا كما ابتدأها بذلك رجاء

فولها

قبول ما بينهما فقال **والحمد لله على التمام** أي تمام الكتاب
أي اكتماله **مجدا وشكرا** أي كل في الدوام أي البقاء أي
حمدا كثيرا أي الحمد على النعمة هو الشكر في اللغة وشكر المنعم واجب
بالشرع **أسأله العفو** أي ترك المواخذة صفحا وكما عمن
التقصير أي التواني في الأمور **وخير ما تأمل** أي نرجوا
في المصير أي المرجع والمراد به يوم القيمة يوم يرجع الخلق فيه إلى الله
تعالى قال الله تعالى إليه مرجعكم جميعا **وعقر** أي ستر ما كان من الذنوب
فلا يظهرها بالعقاب عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم وستر
أي تغطية **ما شان** أي قبح من الشين وهو القبح من العيوب
جمع عيب وهو النقص **وأفضل الصلاة والسلام على النبي**
المصطفى أي المختار من الخلق ليدعوه إلى دين الإسلام والمصطفى
من الصفوة وهو الخلوص فأبدلت التا طاء **الكريم** بفتح الكاف
قال العلامة سبط المارديني رحمه الله على الأفعى ويجوز كسرهما
وهو نقيض اللين انتهى وهو الجواد الجامع لأنواع الخير والشرف
والفضائل أو الصغوح **محمد** صلى الله عليه وسلم **خير الأنام** الخلق
العاقب أي الذي لا يني بعده قال ابن الأثير رحمه الله في النهاية
في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم العاقب وهو آخر الأنبياء والعاقب
والعقوب الذي يخلق من كان قبله **والله** بضم الفين المعجزة
الأشرف **ذوي** أي أصحاب **المناف** الفاخرة والمناف جمع منقبه
وهو ضد المثلبه وجمعها مثالب وهو العيوب **وهجبه الأفاضل**
من قضى الرجل صار **أفاضل** إذا فضل وفضيلة ضد النقص
الأخيار جمع خير يشدد ويخفف من الخير ضد الشر والأخيار
خلاف الأشرار والخير الأفاضل من كل شيء **السادة** جمع سيد أي
شريف من قولهم ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد الجمع
ساده **الأمجد** جمع ماجد وهو الكامل في الشرف من قولهم مجد

في درجة واحدة

منه

سنة ١٢٦٠ هـ
 ١٢٦٠ هـ ١٢٦١ هـ
 ١٢٦٠ هـ ١٢٦١ هـ

للاولى السادس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
 وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات على خمسة والمثلثان
 للمات كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله
 اعلم **الباب الثاني في الولاء** وفيه فصلان **الفصل الاول**
في سببه وهو ان يملك من رقيق من اعتق عبدا امجرا
 او بصفة او دونه او استولى عليها فعتقها بالموت او عتق عليه
 بالكتابة او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه
 او عتق نصيبه من مشترك فسرى او ملك قريبه فعتق
 عليه ثبت له الولاء عليه ولعصبته المتعصبين بانفسهم
 ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الاختلاف والولا كالنسب فلو
 لا يباع ولا يوصى ولكن يورث به وكما ثبتت الولاء على العتيق وان
 الذكر او الانثى ثبتت على اولاده واجفاده وعلى عتيقه وعلى
 عتيق عتيقه وانما ثبتت على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يكون
 يمس الرق ذلك الفرع فان كان متعتقا وعتق فولاؤه لمعتقه
 وعصبته من بعده فان لم يوجد وان لم يثبت المال ولا ولا
 عليه لمعتق الاصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالي الام
 وهو ان لا يكون الاب حرا الاصل على الصحيح واما عصبته وهو ان
 يكون الاب عتيقا والام حرة الاصل فصل يكون الولاء عليه
 لموالي الاب لانه ينسب اليه ولا تغليب الحرية كعكسه الصحيح
 الاول في قوله الامام النووي رحمه الله في الروضة **فرع** من مشه
 رق وعتق فلا رولا عليه لمعتق ابيه وامه وسائر اصوله كما سبق
 سوا وجدوا في الحال ام لا فالباشر اعتاقه ولا يورثه لمعتقه ثم
 لعصبته فاما اذا كان حرا الاصل وابواه عتيقان او ابوه عتيق
 فولاؤه لموالي ابيه وان كان الاب رقيقا والام معتقه فالولا لمعتقها
 فان مات والاب رقيق بعد ورثه معتقا والام وان اعتق الاب

كان كل من الام
 والامان عن ثلاث
 اخوات متفرقات
 فالشقيقة في كل منها
 نصف نصيب من اولي
 وللباتين سدس
 سدس وثلث
 السدس والباقي
 يكون نصيب
 متادى به على نفسه
 ولا يورث

تولد وعلى عتيق عتيقه
 ويحصل ذلك ان عتيق
 عتيق العتيق وان
 بعد برثه لمعتق
 الاول لانه عصبته
 معتقه لانه عصبته
 العصبه لان المعتق
 الاول كالحال الاعلا
 او كالمات من الام
 لا يسفل فثبت ذلك
 ومجمع كلامهم

الامام النووي رحمه الله
 في المجموع
 في كتاب النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

تولد وعلى عتيق عتيقه
 ويحصل ذلك ان عتيق
 عتيق العتيق وان
 بعد برثه لمعتق
 الاول لانه عصبته
 معتقه لانه عصبته
 العصبه لان المعتق
 الاول كالحال الاعلا
 او كالمات من الام
 لا يسفل فثبت ذلك
 ومجمع كلامهم

سنة ١٢٦٠ هـ

في حياة الولد الجوالا من مولى الام الى مولى الاب ولو مات الاب
 رقيقا وعتق الجوالا من مولى الام الى مولى الجدة ولو عتق الجدة
 والاب رقيق ففي الجواره الى مولى الجدة وجهان اصحهما ان يجر فان
 اعتق الاب بعد ذلك الجدة من مولى الجدة الى مولى الاب والثاني
 لا يجر فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق الجدة ففي الجواره
 الى مولى الجدة وجهان اصحهما عند الشيخ ابي علي لا يجر وقطع
 البغوي بالاجور قلت الاجور اقوى والله اعلم انتهى
الفصل الثاني في حكم الولاء وله احكام منها الارث وهو
 المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح
 فماله لمعتقه فان كان له صاحب فرض لا يستغرق فالباقى لمعتقه
 فان لم يكن المعتق حيا في التصورتين ورث العتيق اقرب
 عصبات المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذوق
 فان لم يكن للمعتق عصبه بالنسب فلمعتق المعتق فان لم
 تحده فلعصبات معتق المعتق كذلك فان لم تحدهم
 فلمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث
 لمعتق عصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جده ولا
 لعصبه عصبه المعتق اذا لم يكن عصبه للمعتق كما اذا
 تزوجت امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت
 عبدا ثم مات عتيقها عن ابن عم ولها المذكور فقط
 فلا يرثه لانه ليس بعصبه لها وان كان عصبه لابنها
 وقد ذكر الشيخ بدر الدين شيبط المارديني رحمه الله في
 شرح كشف القوام انه نازع بعض معاصريه فيها واطان
 الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكر الامام رحمه الله
 ضابطا لمن يرث من عصبه للمعتق اذا لم يكن المعتق حيا
 فقالوا هو ذكركم عصبه وارثا للمعتق لو مات المعتق

في حياة الولد الجوالا من مولى الام الى مولى الاب ولو مات الاب
 رقيقا وعتق الجوالا من مولى الام الى مولى الجدة ولو عتق الجدة
 والاب رقيق ففي الجواره الى مولى الجدة وجهان اصحهما ان يجر فان
 اعتق الاب بعد ذلك الجدة من مولى الجدة الى مولى الاب والثاني
 لا يجر فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق الجدة ففي الجواره
 الى مولى الجدة وجهان اصحهما عند الشيخ ابي علي لا يجر وقطع
 البغوي بالاجور قلت الاجور اقوى والله اعلم انتهى

تولد وعلى عتيق عتيقه
 ويحصل ذلك ان عتيق
 عتيق العتيق وان
 بعد برثه لمعتق
 الاول لانه عصبته
 معتقه لانه عصبته
 العصبه لان المعتق
 الاول كالحال الاعلا
 او كالمات من الام
 لا يسفل فثبت ذلك
 ومجمع كلامهم

الامام النووي رحمه الله
 في المجموع
 في كتاب النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

سنة ١٢٦٠ هـ
 ١٢٦٠ هـ ١٢٦١ هـ
 ١٢٦٠ هـ ١٢٦١ هـ

تولد وعلى عتيق عتيقه
 ويحصل ذلك ان عتيق
 عتيق العتيق وان
 بعد برثه لمعتق
 الاول لانه عصبته
 معتقه لانه عصبته
 العصبه لان المعتق
 الاول كالحال الاعلا
 او كالمات من الام
 لا يسفل فثبت ذلك
 ومجمع كلامهم

الامام النووي رحمه الله
 في المجموع
 في كتاب النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

للام وانما لقت بذلك لفظة من تاتي عليه عما اقرب به للعصبة
قال امام الحرمين رحمه الله في النهاية وقد اكثر الفرضيون من
الملقبات ولا نهاية لها ولا حسم لا بوابها انتهى والله اعلم
الباب الخامس في متشابه النسب والافاز وهو باب
واسع وفيه فصلان **الفصل الاول** في متشابه النسب فمن
ذلك رجلا ن كل منهما ام الاخر صورتهما رجلا ن تزوج كل منهما
ام الاخر فاولادهما ابنا فكل منهما ام الاخر لانه رجلا ن كل منهما
خال الاخر صورتهما ان يتكلم كل من رجلين بنت الاخر فيولد
لكل منهما ابن فكمن من الابنين خال الاخر وفي ترتيب
المجموع شخص قاله الشيخ يا عني يا خالي صورته ان اخا زيدا
من امه تزوج باخت زيدا من ابيه او بالعكس فاولدها ولدا
فزيد عمه وخاله انتهى وقيل فيها نظما يا من بسؤاله يحيى
قل خالي كيف صار عمي وقال الشيخ زكريا رحمه الله في آخر
شرح الفصول الكبير رجلا ن كل منهما ابن خال الاخر صورته
ان يتكلم كل من رجلين اخوت الاخر فيولد لكل منهما ابن
امراتان التقتا برجلين فقالتا مرحبا بابنينا وزوجينا
وابني زوجينا صورتهما رجلا ن تزوج كل منهما ام الاخر
وهو من المسائل التي سال عنها ابو يوسف ومحمد الشافعي
بحسب الرشيد فاجابهما بذلك انتهى والله اعلم **الفصل**
الثاني في الافاز وهو كثيرة تكاد تخرج عن الحصر
فمنها رجل له خال وعم فصورته الخال دون العم هو ان يكون
الخال ابن اخي الميت وصورته ان يتكلم امرأة ويتزوج ابنة امها
فيولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال
ابن الاب فلو مات ابن الاب عن ابن الابن وعن عم ايضا
فقد خلق خاله الذي هو ابن اخيه وعمه فالخال اخيه دون

اي زوجة
كل منهما
الافاز
شبهه
الاخر

عمه ومن ذلك خبلى رات قوما يقتسمون ما لا تقالت لا تجلوا
فاني خبلى ان ولدت ذكر لم يرث وان ولدت انثى ورثت فالخبلى
زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت
انثى الميت فلو قالت ان ولدت ذكر ورثت وان ولدت انثى
لم تورث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له
اخر وهذا كينت صلب ومن ذلك زوجان اخذا ثلث
المال واخرا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن في نكاح
ابن ابن اخر ومن ذلك رجل وبنته ورثا ما لا ينفصل
صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك
امراة ورثت اربعة اخوة اشقا واحدا بعد واحد فحصل
لها نصف اموالهم كم مال كل واحد منهم الجواب هم اربعة
اخوة اشقا للاول ثمانية وللثاني ستة وللثالث
ثلاثة وللرابع درهم واحد فلما مات الاول اصابها منه
درهمان وكل اخ درهمان فصارت للثاني ثمانية وللثالث
خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فاصابها
منه درهمان فصارت لاربعة والباقي لاخيه فصارت للثالث
ثمانية وللرابع ستة ثم مات الثالث عن ثمانية فاصابها
درهمان فصارت لاربعة والباقي لاخيه فصارت له اثني عشر
فلما مات عنها اصابها منه ثلاثة فصارت لاربعة وهي
نصف مجموع اموالهم ولغيت بالدفاعة كما اشرت الى ذلك
في الملقات لان المرأة دفنت جميع ازواجها ونظرها بعضهم
فقال ووارثة بعلا وبعلين بعده وبعل اخوه ذوالخناقين
جعفر فكان لها من قسمة المال نصفه بذلك يقضي
الحاكم المتفكر وما جاوزت في مال بعل سها ما اذا مات بعل
ربعا في الورثة يزهر ومن ذلك امراة تزوجت اربعة

اي زوجة
كل منهما
الافاز
شبهه
الاخر

سما الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه اجمعين

اي زوجة
كل منهما
الافاز
شبهه
الاخر

سما الله الرحمن الرحيم
الجبر له من العاين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه اجمعين

ابن الشيخ احمد بن محمد
ابن الشيخ احمد بن محمد

عنه و هو في حقه